قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

أ.د. محمد محمد العمري
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
د. حسن بن فهد الهويمل
أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح
أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق
أ.د. مصطفى أحمد غلفان
أ.د. عز الدين المجدوب
أ.د. محمد نجيب العمامي

أ.د. محي الدين محسب
أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم
أ.د. إبراهيم بن منصور التركي
أ.د. حسن بن محمد النعمي
أ.د. محمد بن سعيد الغامدي
أ.د. أحمد يوسف علي

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

أ.د. محمد محمد العمري
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
د. حسن بن فهد الهويمل
أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح
أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق
أ.د. مصطفى أحمد غلفان
أ.د. عز الدين المجدوب
أ.د. محمد نجيب العمامي

أ.د. محيي الدين محسب
أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم
أ.د. إبراهيم بن منصور التركي
أ.د. حسن بن محمد النعمي
أ.د. محمد بن سعيد الغامدي
أ.د. أحمد يوسف علي

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

ⓒ جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي؛ بريدة، ١٤٤٠هـ

ص ٤٥٦ ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣-٩٧٨

١- الأدب العربي - مؤتمرات ٢-اللغة العربية - مؤتمرات

٣- الأدب العربي - نقد مؤتمرات أ- العنوان

ديوي ٨١٠،٦٣ ١٤٤٠/٦٧٣٧

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٦٧٣٧

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣-٩٧٨

للتواصل:

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

asc@qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها

quarabic@qu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

فهارس البحوث

الفصل الأول: التراث اللغوي والأدبي وإشكالية التجديد		١١
التراث اللغوي العربي: أزمة كفاية أم أزمة تقادم	أ.د. محمد محمد العمري	١٣
فجوات في تجديد علوم العربية (التجديد النحوي نموذجاً)	أ.د. محمد بن سعيد الغامدي	٣٥
تنازع البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث	د. حسن بن فهد الهويمل	٥١
التراث بين سلطة النموذج وخطاب التأويل	د. حمد بن عبدالعزيز السويلم	٨١
التراث والمعرفة والثقافة	أ.د. أحمد يوسف علي	٩٧
الفصل الثاني: قراءات معاصرة للتراث اللغوي		١١٩
التراث العربي واللسانيات الممكن والمستحيل	أ.د. مصطفى أحمد غلفان	١٢١
مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية	أ.د. عز الدين المجدوب	١٧٣
قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة	أ.د. محمد صلاح الشريف	١٩٥
الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب	أ.د. محي الدين محسب	٢٦٣
حضور التراث في أعمال داود عبده	أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان	٣١٣
الفصل الثالث: قراءات معاصرة للتراث الأدبي والبلاغي		٣٥١
أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة بآراء النقاد القدماء والمعاصرين	أ.د. محمدبن عبدالرحمن الهدلق	٣٥٣
مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية: قراءة معاصرة	أ.د. إبراهيم بن منصور التركي	٣٦٩
تنازع المكانة بين الشعر والسرد: قراءة في السياق الثقافي	أ.د. حسن محمد النعمي	٣٩٩
الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة	أ.د. محمد نجيب العمامي	٤١٣
تجربتي مع البلاغة العربية	أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح	٤٣١

قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي (قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي) بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للتراث اللغوي والبلاغي ٢٠١٥/٣/٣١ - ٢٠١٥/٤/٢

قراءة اللسانيّات العربيّة القديمة في ضوء المناهج اللسانيّة الحديثة

أ.د. محمّد صلاح الدين الشريف
أستاذ بجامعة منوبة
عضو المجمع التونسيّ بيت الحكمة

مُقدّمة

إن كان المنعرج الحاسم في علوم اللغة في القرنين الأخيرين هو التوجّه إلى كونيّة إنسانيّة مساوية بين الألسن وتائقة إلى وصفها بنفس المبادئ المنهجيّة الاختباريّة، فإنّ الفكرة الكونيّة لم تكن غائبة عن اللسانيّات التقليديّة، عربيّة كانت أم لم تكن؛ إلاّ أنّها كونيّة عوليّة تقوم على الاعتقاد بأنّ اللسان الحضاريّ التي تصفه هو الممثّل للإنسانيّة أكثر من الألسنة الأخرى[1].

(١) في الاعتقاد العامّ أنّ العولمة، بما هي مفهوم حديث، ظاهرة حديثة. إلا أنّها في الواقع مصطلح حديث لمفهوم حديث لظاهرة متكرّرة في التاريخ وصلت إلى شبه الاكتمال مع العولمة الغربيّة. فمنذ القديم كانت جميع الإمبراطوريّات تدّعي كونها تتحكّم في كلّ العالم، وتسعى فعليّا إلى تحقيق ذلك. وبمرور التاريخ، كانت كلّ حضارة كبرى تجاوز سابقتها في الاتّساع. ومن هذا المنظار، كانت الحضارة العربيّة الإسلاميّة آخر عولمة شاملة؛ إلا أنّها لم تكن تعرف القارة الأمريكيّة. وهذا ما يجعل الغرب حاليّا شديد الحذر من يقظة علميّة ومهاريّة عربيّة إسلاميّة موحّدة، ويجعل اللسان العربيّ في موضع قابل للاستهداف. ن. الشريف، ٢٠١٨، اللسانيّات والتكامل الثقافي المتوازن في تعليم العربيّة لسانا أوّل، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربيّة، الرياض: الفصل الأوّل: التوظيف الجغراسيّ للسانيّات.

وكمـا كانـت هذه الفكرة الكونيّة الشـاملة غير غائبة في اللسـانيّات التقليديّـة، لـم تكـن حاضـرة دائمـا في الإجـراءات الحديثـة. فتطـوّر الأخلاقيّات العلميّـة لا تصاحبها دائما المهارة المنهجيّة اللازمة والموافقة للغايات. فالموضوعيّة المحايدة مَسِـيرة متدرّجة نحو هذا الهدف العلميّ. وليس في اللسـانيّات قطيعـة أصوليّة إبسـتمولوجيّة تفصل ماضيها عن حاضرهـا فصـلا قاطعـا؛ ولا أعتقد أنّ مفهوم القطيعة الإبسـتمولوجيّة عمومـا مفهوم مسـاعد علـى إدراك آليّـات التطوّر في الأفـكار العلميّة. فالعلم لولبيّ التطوّر ولا يسـتغني استغناء مطلقا عن ماضيه. لكنّه يتقدّم مجـاوزا مراحلـه الماضية تجاوز تضمّن لا تجاوز انفصال. وإذن، لا يمكن للسانيّات قديمة، عربيّة كانت أم لم تكن، أن تضاهي اللسانيّات الحديثة في العمق والشمول.

إلا أنّ الكونيّة الحضاريّة التي تدّعيها العولمات المتتالية شيء والكونيّة العلميّة شـيء آخر. فإن كانت الأولى تسـتعمل المعرفة العلميّة استعمالها لـكلّ المعـارف والمهارات والعقائـد قصد الهيمنـة، فإنّ الكونيّـة العلميّة ترشيح تجريديّ للمعارف مجاوز للحضارات. وبالتالي، فالمشاركة الفعليّة وعدمهـا لأيّ فكرة علميّة في السـرديّة الزمنيّـة التاريخيّة لتطوّر العلم لا يبـرّر دخولها ولا خروجها من المنظومة العلميّة. فهي، بما هي هي، تكون ممكنـة فيها أو لا تكون بحسـب طاقتها الوصفيّة والتفسـيريّة والتكهّنيّة الاستبصاريّة.

ومـع هذا، لـم تكن اللسـانيّات التقليديّـة العربيّة وغيـر العربيّة في الواقع التاريخيّ مرحلة علميّة وتعليميّة منتهيّة، كما هي الحال في العلوم الطبيعيّة والرياضيّة. فاللسـانيّات التقليديّة والحديثة نشاطان متزامنان

طـوال القرنـين الماضيـين في المؤسّسـات التعليميّة ولا سـيّما الابتدائيّة والثانويّـة. فالتقاليـد التعليميّـة الحذرة والمحترزة مـن المغامرة لم تترك للأفـكار اللسـانيّة الحديثة أن تكوّن في العموم وفي جميـع البلدان النواة الأساسيّة لتعليم الألسن.

إن كانت نصوص اللسـانيّات التقليديّـة، عربيّة كانت أم غير عربيّة، تختلـف عن نصوص اللسـانيّات الحديثة، في أنّها غير مندرجة في مجال مشـروع وصفيّ كونيّ شـامل، فإنّه لا ينجرّ عنه بالضرورة منهجيّا أنّ كلّ الأفـكار القديمـة ضعيفة في طاقتها الوصفيّة والتفسـيريّة المحتملة، ولا أنها بالضرورة غير قايلة لمطابقة مجال ألسنيّ أوسع من مجالها اللسانيّ الضيّق. فلا أحد جرّب بجدّ وصف الفرنسـيّة أو الأنكليزيّة أو أيّ لسـان آخر بأدوات ومفاهيم مشتقّة من النظريّة النحويّة العربيّة.

منهجيّا، ليس من عائق يمنع نظريّة ناجحة في وصف لسان مّا من أن تنجح في وصف ألسنة أخرى. وفي العموم، يمكنك أن تفرض انطلاقا من رؤية بجعة واحدة أنّ كلّ البجع أبيض[1]، بشرط ألا تجعل هذا الافتراض عقيـدة مصدّقـة تصديقا مطلقـا، وأن تعاملها على أنّهـا قابلة للتكذيب باختبار سلامتها. وهذا ما وقع فعلا في الكثير من الأوصاف العلميّة.

وفي العمـوم، فإن نعت الأفكار العلميّة بالقدم والحداثة أمر نسـبيّ، قـد لا يعنـي مثلا أكثر من أنّها مكوّن قديم فيه، كنظريّة بيثاغورس مثلا، أو هندسة اقليدس في الرياضيّات.

ثمّ إنّ الأنشـطة الثقافيّة لا تخضـع لتزمين واحد. فالقدم في الفنون لا معنـى لـه جماليّـا، بل من الممكـن في الكثير الحـالات أن يصبح قيمة

(١) .هذا مثال مقتبس من الإبستمولوجيا البوبيريّة، نسبة إلى كارل بوبر (K. Popper).

مضافة. ولا يجوز أن نعتبر بداية العلم الحديث في الفيزياء مطابقا لبداية العلم الحديث في الكيمياء مثلا، أو في البيولوجيا. فما بالك باللسانيّات، حيث مفاصل الحداثة في فروعها متفاوتة من علم إلى آخر. فمن لا يعرف أنّ علم الدلالة كان آخر العلوم اللسانيّة في التطوّر بعد الصوتيّات والصرفيّات والإعراب[1].

كان من الممكن أن يسمح هذا التزامن النسبيّ بين اللسانيّات القديمة والحديثة وهذا التزمين النسبيّ للعلوم وفروعها للسانيّات التقليديّة العربيّة بالمشاركة الفعّالة في تقدّم الأفكار اللغويّة. لكنّها رغم ذلك لم تشارك كنظيرتها الغربيّة في تنمية العلم الحديث[2]. وذلك لسبب بسيط ومزعج؛ وهو أنّنا كنّا غائبين غير مشاركين في بناء المعرفة الحديثة، ولم يكن لنا علم ولا وعي بأهمّيّة الأفكار المبثوثة في نصوص القدماء. فإلى الآن، يعرف الغرب عنّا أكثر بكثير ممّا نعرفه عن أنفسنا في جميع الميادين.

بتلك الغيبوبة الفكريّة والمنهجيّة، أضعنا فرصا عديدة في المشاركة في تنميّة الدراسات، نذكر منها لمجرّد التمثيل إضاعتنا فرصة المساهمة في القرن التاسع عشر في انطلاق الدراسات الساميّة، ومواصلة هذا الضياع إلى اليوم، وفي أوّل العشرين أضعنا فرصة استغلال بعض الأفكار البنيويّة الأساسيّة الموزّعة على كامل العلوم النحويّة، وأضعنا طوال قرن

(١) نستعمل الإعراب بمعناه الأصليّ في النظريّة التقليديّة العامليّة، ونرفض ترجمة (syntax(e)) بعلم التركيب، لأنّه لا وجود لإعراب لا يشترط تركيب المعمول إلى عامله.

(٢) قد يخطر في بال بعض المتعلّمين أنّ اللسانيّات الغربيّة ثورة وقطيعة مع التقاليد النحويّة القديمة. وليس هذا مطابقا للواقع. فما نسمّيه باللسانيّات الحديثة مجرّد تطوّر فكريّ ومنهجيّ للسانيّات التقليديّة نتيجة تفاعلها مع تصوّرات وأهداف ومناهج جديدة.

فرصـــا أخرى في العلـــوم الصوتيّة والصرفيّة والمعجميّـــة. وكم أنفقنا من جهـــد في دفـــن الأفكار الحيّة في الإعراب والدلالـــة والبلاغة. ففي جميع هذه المجالات كانت لنا مســـاهمات ممكنة لم نقم بها في حينها، وما زلنا نتردّد في الاستدراك.

إن كان ممّا لا بدّ منه أن نحدّد لهذا الإخلال من أســـباب، فالســـبب الأوّل هـــو الذهنيّـــة الثقافيّـــة المعاديـــة للعقـــل الناقد، والثانـــي هو صون هـــذه الذهنيّة بمؤسّســـات علميّة تعليميّة منظّمة، كثيرا مـــا تبيّن لي أنّها مؤسّسات لا تستمدّ تحجّرها من السلطة النافذة بقدر ما تستمدّه أيضا من العاملين فيها.

الواقـــع أنّنا طوال قـــرون أفرغنا مكتســـباتنا التاريخيّـــة من عمقها، وأبعدناهـــا عـــن الممارســـة الوصفيّـــة والتفســـيريّة، ولم نحـــاول أن نبني لأنفسنا معماريّة واضحة لما نعني به بالنحو والبلاغة على أسلوب حديث وملائم للتساؤلات العلميّة والفلسفيّة الراهنة، وملائم بالخصوص للواقع اللسانيّ.

١- الكونيَة الإنسانيّة والمنعرج الحاسم في علوم اللغة

نعنـــي بـ»اللسانيّات العربيّة القديمة» كلّ التفكيـــر اللغـــويّ الذي قام به الأعلام باللســـان العربيّ عن اللســـان العربيّ وعن اللغة البشريّة عموما، مـــن النصـــف الثاني من ق١ه. إلى ق١١ه (الموافق لما بين ق٨م وق١٨م). إلا أنّ هذه التسمية قابلة للتوسعة لتضمّ كلّ نشاط لغويّ مواصل له غير مختلف عنه كتحقيق نصوصه وكالتعريف بها بمفاهيمه ومناهجه دون أيّ مجاوزة لمضامينه، ولتضمّ أيضا كلّ نشاط لغويّ قام على هذا التفكير أو تأثّر به في تلك الفترة، وتناول لســـانا آخر غير العربيّة، كوصف اللســـان

قراءات معاصرة في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للتراث اللغوي والأدبي والبلاغي في ضوء المناهج الحديثة (جامعة الملك سعود - الرياض ١٤٤٠/٨/٢٤هـ - ٢٠١٩/٤/٣٠م)

العبريّ وألسنة ساميّة أخرى، وكوصف التركيّة أو الفارسيّة وغيرهما.

وما نعنيه باللسانيّات العربيّة القديمة تناظره أنشطة فكريّة أخرى في حضارات أخرى صينيّة وهنديّة وأوربّيّة. وتجمعها مبدئيّا عبارة «اللسانيات التقليديّة»، وإن كانت هذه العبارة أكثر جريانا على الغربيّة منها.

وتختلف اللسانيّات الحديثة عن اللسانيّات التقليديّة، عربيّة كانت أم غيرَها، في نقطة جوهريّة نظريّة عمليّة في آن واحد؛ وهي أنّها تصف جميع الألسن بدون تفضيل ولا تمييز عنصريّ. وهي فكرة علميّة رائدة في القرن التاسع عشر، سادت بعض العلوم الطبيعيّة والإنسانيّة؛ وهي ذات جذور بفلسفة الأنوار[1]، رغم العقائد العنصريّة السائدة في الأوساط الاجتماعيّة والسياسيّة الاقتصاديّة، والمستمرّة نسبيّا إلى اليوم.

ليست فكرة العلم اللغويّ الإنسانيّ الشامل بدعة القرن التاسع عشر؛ فقد سبقت بفكرة النحو العامّ في الفلسفة اللغويّة[2]، إلا أنها كانت ألصق بالعقل منها بالكلام العاديّ. فإن كانت فكرة النحو العامّ ملازمة للعقلانيّة المثاليّة ذات التوجّه الفلسفيّ والمنطقيّ، فقد بدأت تصير مع انبعاث اللسانيّات التاريخيّة هدفا وصفيّا شاملا. فكان المنعرج العلميّ الحاسم في العلوم اللغويّة هو الابتداء في البحث الاختباريّ عن الخصائص

(١) تطلق عبارة فلسفة الأنوار على تفكير بدأ في النصف الثاني من القرن ١٧م، و ساد القرن الثامن عشر بالخصوص، وأثّر في توجّه التفكير الغربيّ نحو تصوّرات إنسانيّة كونيّة.

(٢). انظر مثلا في:

Foucault Michel. La Grammaire générale de Port-Royal. In: Langages, 2e année, n°7, 1967. Linguistique française. Théories grammaticales. pp. 7-15;
doi : https://doi.org/10.3406/lgge.1967.2879
https://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_1967_num_2_7_2879

الإنسانيّة الكونيّة الشاملة.

تمثّل هذا الانفتاح المنهجيّ بالخصوص في استقراء ظواهر التشابه بين الألسنة الأوربّيّة التقليديّة، الإغريقيّة واللاطينيّة والجرمانيّة، والألسنة الهندورانيّة، في خضمّ نزعة رومنسيّة استشراقيّة سابقة مهّدت للاهتمام بالسنسكريتيّة، اللسان الهنديّ المقدّس. هذا وقد سبق هذا الاهتمام بشعور خامل عند الأندلسيّين العرب واليهود بعلاقة مّا بين الألسنة الساميّة، أوبين الألسنة العربيّة والعاربة كما تقول كتب التاريخ العربيّة.

لم تكن هذه الفكرة الكونيّة غائبة إذن تماما في النظريّات القديمة، ولا كانت حاضرة دائما في الإجراءات الحديثة. فإن كان القدماء يتصوّرون أنفسهم وألسنتهم ممثّلة لكلّ الإنسانيّة، فليس المحدثون ناجحين دائما في تجاوز هذا الرُكاز[1] الحضاريّ.

٢- نشأة الموضوعيّة الكونيّة من الذاتيّة الحضاريّة

كانت الإمبراطوريّات القديمة منذ البابليّين فالإغريق تسعى إلى العالميّة بتوهّم ألسنتها أمثلة نمطيّة للغة الإنسان. وهو موقف عرفه النحو العربيّ في تعامله مع الألسنة الأخرى، رغم كون النحاة لم يكونوا دائما عربا.

وفي هذا الشأن، يجدر بنا التعامل بحذر مع الأفكار السائدة حديثا والمتعصّبة في تفضيلها للعربيّة على جميع الألسنة، حتّى لا نسيء فهم الكثير من النحاة القدماء، فنظنّهم على غير وعي بالسؤال في البعد الكونيّ. فإن كنّا لا نشكّ في العامل العقديّ على الاهتمام بالعربيّة وتفضيلها، فلا يحسن بنا أن نغفل عن كون الكثير من نحاة العربيّة علماء

(١) الرُكاز لفظ ابتدعناه بالقياس على صيغة [فُعال] الدالة على الأمراض والعلل، للدلالة على التركيز المبالغ على الذات المتوهّمة أنّها المركز.

قراءات معاصرة مقدمة في بحوث محكمة (مجلة التراث العربي) ٨/٨/٠٣٣١ هـ ٤١/٨/٢٠٠٨ م

غيــر عرب ويعرفون ألســنة أخرى غيــر العربيّة، يعرفون ألســنتهم على الأقلّ، وألاّ نسرع إلى تكذيبهم حين يؤكّدون من حين إلى حين أنّ الأحكام التي يصفونها أحكاما كونيّة[1]. إلا أنّه علينا ألا نهمل أنّهم كانوا ينســبون الكونيّة إلى أحكام العقل.

هــذا، وقد اســتمرّ هــذا الوهم، وهــم أفضليّــة اللســان القوميّ أو الحضاريّ، طوال القرون، ومازال إلى الآن في أذهان شعوب عدّة متقدّمة كالأمريكان. وكان الموقف السائد في التقاليد الغربيّة، وفي النحو الفرنسي بالخصــوص في أوج القــرن الثامن عشــر، ونقله الفرنســيّون إلى أذهان الشعوب التي استعمرتها عبر مناهج التدريس منذ الابتدائيّ، وعلى وعي استعماريّ واضح ومخطّط، ما زالت تعاني منه شعوب المغرب الكبير[2].

ورغــم أنّ اللســانيّات كانت ســبّاقة في أخلاقيّاتهــا المنهجيّة المناوئة

---

(١) نجد هذه الإشارات مبكّرا مع المبرّد والزجّاجي

(٢) منذ احتلال الجزائر بالقوّة سنة ١٨٣٠، استعملت فرنسا لتحقيق أطماعها الاقتصاديّة مفهوم التمدين. وعبّر بعض قادة الجيش الفرنسي، بعد انتصارهم، عن تفاجئهم بملاقاة شــعب متمدّن ومجاوز في مدنيّته مناطق كثيرة من فرنســا آنذاك؛ وذلك على خلاف ما أوهمتهم به الســلط الفرنســيّة. وكان لمقاومة الأمير عبد القادر ولقدرته على جمع القبائل العربيّة والبربريّة حوله دور كبير في تخطيط فرنسا لإحداث الفتنة بين القومين المتعايشين بزرع تعليم الفرنسيّة بين «الأمازيغ» على حساب العربيّة. ومع احتلال تونس ١٨٨١، بتنســيق مــع إنكلترا في احتلالهــا لمصر، صار الزعم التمدينــيّ أكثر من تعليمات وأوامر ناظمة للجيش، فقد تحوّل مع جول فيري رئيس فرنسا آنذاك ومؤسّس المدرسة الفرنســيّة الحديثة، إلى خطّة تعليميّة موثّقة في وثائق رســميّة تنصّ على دور اللســان الفرنسيّ، وتتضمّن بدون تصريح موقفا واضحا من العربيّة. وكلّف بذلك أوّل مدير عامّ للتعليم بتونس وهو المستشــرق ماشــويل سنة ١٨٨٤، وكان قد اشتغل قبل ذلك بالجزائر.

للعنصريّة[1]، فإنّ أغلب اللسانيّين المعاصرين، ولا أستثني بعض الكبار منهم، بدؤوا أوصافهم للألسنة على أساس الراسخ في أذهانهم من النحو التقليديّ لألسنتهم[2]، رغم مجهودهم الضخم في البحث عن مفاهيم كونيّة وأشكال كلّيّة ومناهج موضوعيّة شبه آليّة، كفيلة باستيعاب خصائص كلّ الألسنة. وهذا ما نلاحظه بالفعل في اللسانيّات الوظائفيّة الناجمة عن دراسات مارتيني، وما نلاحظه مثلا في كتابات تشمسكي لسببين مختلفين.

إن كان مارتيني[3] في الستينيّات يتصدّى للتيّارات البنيويّة الأمريكيّة المبتعدة عن المفاهيم السوسيريّة الاجتماعيّة المتولّدة من الثقافة

---

(١) بين المفاهيم المنهجيّة والأخلاقيّات المهنيّة والعلميّة علاقات كثيرة يعرفها كلّ الدارسين لهذه المجالات من السلوك الفكريّ والاجتماعيّ المتّصل ببعض العلوم والتخصّصات. فليست الإحالات في البحوث مثلا مجرّد توثيق، بل له صلة ببعض القيم كالأمانة، والسخاء، واحترام الملكيّة الأدبيّة،إلخ. ومن هذه الجهة، فإنّ الإقرار بأنّ الإنسان واحد بيولوجيًا وله ملكة لغويّة واحدة تجعل الألسنة متكافئة، إنّما هو في الآن نفسه إقرار بحقيقة علميّة، ومساندة موضوعيّة لقيم اجتماعيّة وسياسيّة.

(٢) ليس من اليسير على اللسانيّ الغربيّ أن يستغني عن مفهوم الاسم والفعل والمشارك الماضي والمشارك الحاضر والمساعد، ولا أن يستغني عن مفاهيم الحمل والإسناد تماما كاللسانيّ العربيّ ليس يسيرا عليه أن يستغني عن الاسم والفعل واسم المفعول واسم الفاعل والناسخ أو الفعل الناقص.

(٣) يمكن ملاحظة العلاقة بين وظائفيّة مارتيني والنحو التقليديّ من تصفّح سريع لكتابين له:

Martinet A. 1970. Eléments de linguistique générale. Armand Colin. Paris.

1985. Syntaxe générale. Armand Colin. Paris.

Martinet A. 1970. Eléments de linguistique générale. Armand Colin. Paris.

1985. Syntaxe générale. Armand Colin. Paris.

الأوربيّة القاريّة للمحافظة على تصوّرات لسانيّة ملائمة للأنظمة التعليميّة والمنظومات العلميّة الفرنسيّة، فإنّ تشمسكي، في إطار منهجه الاستنباطيّ الافتراضيّ[1]، وفي إطار الإبستمولوجيا البوبيريّة[2]، لا يرى مانعا من تقديم بعض المفاهيم التقليديّة في إطار نظريّ توليديّ حديث قابل للدحض والإبطال[3] بمعالجات اختباريّة شتّى تتناول ألسنة مختلفة.

ليس وراء هذين الاختيارين المنهجيين أي فكرة عنصريّة أو حضاريّة. فهما علمان معروفان بنصرتهما للشعوب المضطهدة وبمناهضتهما للهيمنات الدوليّة. وإنّما كان الانطلاق من المكتسب العلميّ الأقرب سبيلا معقولا للابتداء في طرح أسئلة وفرضيّات مستحدثة.

هذا أمر عاديّ في المرحلة الأولى من تطوّر كلّ العلوم. فليس في اللسانيّات قطيعة أصوليّة تفصل ماضيها عن حاضرها؛ ولا أعتقد أنّ مفهوم القطيعة الإبستمولوجيّة عموما مفهوم مساعد على إدراك آليّات التطوّر في الأفكار؛ فمازالت بعض الأسماء القديمة كأسماء افلاطون

---

(١) . لا يرى تشمسكي مانعا من استعمال الأمثلة الأنكليزيّة لوضع فرضيّات قابلة للاختبار بألسنة أخرى.

(٢) . المقصود بها كارل بوبر (K. Popper) انظر في هذا الشأن:
Chalmers A.F.1976/2ed.1982. What is this Thing called Science?. University of Queensland Press. St Lucia

(٣) . العبرة في الإبستمولوجيا البوبيريّة أنّ العلم لا يقدّم لك قضايا نظريّة يطلب منك تصديقها، بل قضايا قابلة أساسا للدحض. فليس من العلم في شيء أن نبني العلم على تصوّرات لا يمكن التحقّق منها، حتّى وإن كانت هذه التصوّرات تصوّرات نؤمن بها. وهذا أمر كان يعرفه الكثير من العلماء بالحدس منذ القديم.

وأرسطو وغيرهما من الأسماء الدارجة مع بعض المفاهيم الحديثة[1]. ولا وجود لأيّ مبرّر لعدم نسبة بعض الأفكار العميقة والجوهريّة لأصحابها، إذا كانت أسماؤهم من مثل الخليل أو الجرجاني أو غيرهم[2]. فتوهّم العلم اللغويّ علما غربيّا أو لا يكون إنّما هو مجرّد مرض نفسيّ اجتماعيّ، لا يختلف عن بعض الأمراض النفسيّة التي تصيب الأطفال المصابين. فالأنويّة المرضيّة التي سمّيناها بالرُكاز الحضاريّ تبقى مرضيّة في حالتيها السالبة المنفعلة والموجبة الفاعلة[3].

٣- العلم والعولمة والمسار الحضاريّ نحو الكونيّة

رغم استمرار هذا الرُكاز الحضاريّ القائم على الذات الأوربيّة والموسّع ليشمل كلّ الحضارة المنعوتة بـ«الغربيّة»، وهي نعت موروث عن «النواة الروميّة المسيحيّة»، أو «الإغريقيّة الرومانيّة» كما صارت تسمّى منذ قرنين ونيّف، فإنّ الفكرة العالميّة تقدّمت في القرون الحديثة نحو

---

(١) . ما زال أرسطو حيّا في دراسة كثير من مواضيع الخطابة والشعريّة وغيرها، وجزء لا بأس به من مفاهيمه المنطقيّة دخلت في تكوين المنطق الحديث على صور شتّى أغلبها صار مهضوما ذائبا في الفكر الحديث. أمّا إفلاطون فلم يتردّد تشمسكي عن ذكره وعن تسمية بعض مقترحاته باسمه.

(٢) . لا بأس من التشجّع على تسمية الالتقاء بين الأبنية الإعرابيّة المقوليّة والوحدات المعجميّة بنظريّة النظم الجرجانيّة، وتسمية التوليد بالدور بالدائرة الخليليّة وتعميمها على المعجم والنحو. ذلك أنّه من الواضح من خلال ما بقي لنا من معلومات عن تصوّراته العروضيّة والمعجميّة والنحويّة أنّه كان مفرما بالتقليبات، وأنّه كان يستعمل لها الدائرة.

(٣) . رُكاز قسناها على صيغة فُعال كالجذام والصداع، تصلح لكلّ فرد أو مجموعة يُخيّل إليه أنّ المركز دون غيره.

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والبلاغي
بحوث محكمة مقدمة في ندوة التراث اللغوي (الرباط ٣١/٣/٢٠١٥ - ٨/٨/٢٠١٥)

الكونيّة الإنسـانيّة أكثر ممّا تقدّمت كلّ الحضارات الكبرى السابقة التي لم تخل هي أيضا من الطموح العولميّ.

ليسـت حركـة الفكر العلمـيّ نحو العالميّـة بدعة غربيّـة، ولا نهضة مفاجئة لوعي الإنسـان بإنسـانيّته؛ بل هي سـيرورة تاريخيّة شـاركت في تنميّتهـا المتدرّجـة كلّ الحضارات العالميّة الكبـرى. فكما جاوزت العولمة الإغريقيّة ما سبقها من عولمات ساميّة فينيقيّة أو غيرها، كانت الحضارة العربيّـة الإسـلاميّة أوّل حضارة كبـرى في التاريخ تعلن صفتهـا العالميّة منذ التأسـيس، وتعمل على مزج الشـعوب على صورة واعية، مدّة ألفيّة كاملة، أي منذ القرن السابع ميلاديّا إلى مستهلّ القرن السابع عشر، وهو القرن الذي شـهد بوادر التدهور في الخلافة العثمانيّة في الشمال لفائدة العالم الغربيّ المسيحيّ، وملامح التراجع في الدولة المغوليّة بالهند لفائدة الامبراطوريّات البحريّة[1].

لكن، مهما كانت درجة النموّ في الفكرة الإنسانيّة الشاملة، فالعولمات المتعاقبة تعاقب الإمبراطوريّات لم تصل بعد إلى العالميّة المطلقة إلى الآن؛ فما زالت الثقافة الغربيّة العامّة تقيس الشـعوب والثقافات والحضارات

(١) . هـو التدهـور الذي أدّى إلى سـقوط الدولة المغوليّة في القرن التاسـع عشـر والخلافة في القرن العشـرين. وليس من الصدفـة في الأنتروبولوجيا اللغويّة أن يكون الحدث السياسـيّ على صلة مّا بالوعي اللغويّ، وبالوعي النحويّ المؤسّس للعلـم اللسـانيّ. فمع تدهور الدولـة الإسـلاميّة بالهند، بدأ النفـوذ الأنكليزيّ يتصاعـد مع الاهتمام بالحضارة الهنديّة؛ وهو ما أدّى إلى المقارنة بين الألسـنة الأوربيّة القديمة والسنسكريتيّة.

والألسن بمقاييسها «الإنسانيّة الخاصّة»[1].

ومع ذلك، لا يمكن للسانيّات العربيّة القديمة في منطق التطوّر الإناسيّ الثقافيّ أن تضاهي اللسانيّات الحديثة في صفة الكونيّة التي هي الخصيصة الجوهريّة للعلميّة، ولا يمكن للسانيّات العربيّة القديمة أن تشارك في هذا الاتّجاه الكونيّ الإنسانيّ الشامل ما لم نتخلّ ثقافيّا عن ذهنيّة الأبواب المغلقة والآسرة للتاريخ في بوتقة تاريخيّة ضيّقة لا تنفتح على العالم الساميّ الذي ورثته ولا تنفتح على العالم الحديث إلا بالغلبة.

لكنّ ما أشرنا إليه يؤكّد أيضا أنّ العلم العربيّ عموما، والعلم اللغويّ بالخصوص، كان آخر إبداع إنسانيّ سابق للعصور الحديثة في اتّجاه الكونيّة.

٤- في التمييز بين الكونيّة الحضاريّة والكونيّة العلميّة

ينبغي ألا يخفي هذا التأكيد عين الشمس بالغربال. فالفكر اللغويّ العربيّ، أحببنا أم لم نحبّ، مرحلة سابقة للمنعرج العلميّ الذي عرفته العلوم اللغويّة في القرن التاسع عشر. وهو، بالتالي، لا ينضوي حدثيّا في السرديّة التاريخيّة المنتجة بتعاقبها الفكريّ الحالة التي عليها اللسانيّات اليوم، وإن كنّا لانشكّ في تأثيره غير المباشر في اللسانيّات الساميّة على الأقلّ.

إلا أنّ الكونيّة الحضاريّة شيء والكونيّة العلميّة شيء آخر. فإن كانت الأولى عولمة خبيثة تستعمل المعرفة العلميّة استعمالها لكلّ المعارف

---

(١) . الصراع بين العولمات الإمبراطوريّة الكاسحة ونقيضاتها الحضاريّة المدافعة عن ذاتيّاتها الخصوصيّة، أمر لا مفرّ منه في الجدليّات التاريخيّة الحاملة للإنسانيّة نحو الشموليّة العالميّة. هي جدليّة تستصفي المعطيات الثقافيّة الأكثر نجاعة، وتمنع الإنسانيّة من السقوط في التشاكل الحضاريّ الفقير في تنوّعاته.

قراءات معاصرة للتراث اللغوي في ضوء المؤتمر الدولي بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي (التراث اللغوي العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين) ٢٠٠٨/٨/٣١ - ٢٠٠٨/٨/٣٠

والمهـارات والعقائـد المتوسّـل بها للهيمنة، فـإنّ الكونيّة العلميّة ترشـيح تجريـديّ للمعـارف مجـاوز للحضـارات متوسّـل بها بنجاعـة أقوى من توسّـلها المهيمـن بفضلها. فمصير الخبث الحضاريّ المهيمن أنّه يسـقط أمام الحقيقة العلميّة التي يستعملها لفائدته.

إنّ التطـوّر العلمـيّ تطوّر إناسـيّ أنتروبولوجيّ لغـويّ ثقافيّ قبل كلّ شيء، يتحكّم في المستوى الزمنيّ العميق منه منطق طبيعيّ يسيّر اشتغال اللغة البشريّة في معالجة المعلومات عبر الألسنة والحضارات وعلى مدى الزمن البشريّ، وتتحكّم في مستواه الثقافيّ المتوسّط جدليّات هذا التقدّم الفكريّ والمنطقيّ الناتج عن نجاح الحضارات القديمة في سـّن التسجيل الكتابـي، أكثر ممّا يحكمه التسلسـل السـببيّ الزمنـيّ الظاهر والذي لا يعـدو أن يكون تاريخ الحضارات المسـتهلكة في خدمته والقابلة للتناسـي متى أتمّت مهمّتها فيه.

لـذا، فعدم المشـاركة الفعليّـة لأيّ فكرة علميّة في السـرديّة الزمنيّة التاريخيّة لا يبرّر دخولها ولا خروجها من المنظومة العلميّة، لأنّ للمنظومة العلميّـة منطقها المعرفيّ ذو الأسـاس العرفانيّ الجماعـيّ المجاوز لوعي الفاعلين، والمترسّـخ في المنطق اللغويّ الطبيعيّ المقدّر على الإنسـان بما هو هو أن يكون عليه في سلوكه النوعيّ المجاوز لسلوك الأفراد والأقوام.

إنّ الفكـرة العلميّـة، بما هي هي، تكون ممكنـة في المنظومة العلميّة أو لا تكـون بحسـب تأهّلها للانضـواء في طاقتها الوصفيّة والتفسـيريّة والتكهّنيّة الاسـتبصاريّة، وبفضل انتظامهـا في المنظومة العلميّة انتظاما لا يرجع إليها بقدر ما يرجع إلى الأنسـاق التي يشـتغل في إطارها الفكر المسـتعمل لها. وهو مـا يعني أنّ الفكرة في ذاتها قد تكـون متهيّئة، لكنّها

تنتظر الفكر المدرج لها في المنظومة العلميّة، بإخراجها من المنوال المشتمل عليها أو بتطويره. وهو ما يعني في المنطق الداخليّ لتطوّر الأفكار أنّه إذا وجدت فكرتان في نفس الموضوع أولاهما أقوى من الثانية [ف$_{11}$] > [ف$_{21}$]، فالأولى [ف$_{11}$] هي الأجدر بالاهتمام، مهما كان تاريخ ميلادها، ومهما طال صبرها في انتظار الحظوة بالاعتراف.

إنّ الفكرة العلميّة لا تحتاج إلا للغة، لأنّ اللغة هي التي تخرجها من الفردانيّة الصامتة السجينة في الذهن إلى الكون الجماعيّ المؤهّل لها أن تكون إنسانيّة، ولا يقلقها البتّة، متى دخلت الوجود بالقول المعبّر عنها، أن تنتظر العقل الصائغ لها صياغتها العلميّة التي تخرجها من الثقافة العامّة إلى الثقافة العالمة.

وفي الواقع لم يكن المنعرج التاريخيّ للسانيّات الحديثة ناتجا من داخل الأفكار اللغويّة فقط؛ وإلا لوقع هذا المنعرج منذ رأى القدماء المنتسبون إلى ألسنة مختلفة تشابهها في الأحكام واختلافها فيها، أو منذ تفطّن العرب واليهود إلى العلاقة بين الألسنة الساميّة قبل اللسانيّات الحديثة بقرون لا سيّما بالأندلس، أو منذ تفطّن بعض الفلولوجيّين إلى العلاقة بين بعض الألسنة الهندوربيّة قبل اللسانيّات المقارنة بما يقارب القرن؛ إنّما كان المنعرج الحاسم ناتجا عن الصدفة التاريخيّة في استغلال مستشرق فلولوجيّ للعلاقة بين السكسكريتيّة والألسنة الأوربيّة، في سياق مهمّة علميّة منضوية في توسّع استعماريّ عامّ. وهو ما يعني أنّ العامل الحضاريّ، وإن كان خارجيّا، يبقى حافزا وعاملا مهمّا بما فيه من مغريات وتحدّيات.

ذلك أنّ التاريخ الحضاريّ تاريخ سرديّات، هي السرديّات التي تحقّق

المنطق الطبيعيّ العميق؛ وهي نفسها السرديّات التي تهمل الأفكار المثمرة بالقوّة، حتّى يأتي المنشئ لسرديّة جديدة تحقّقها بالفعل.

من شأننا نحن، لا من شأن غيرنا، أن نخلق السرديّة التاريخيّة التي نقحم لسانيّاتنا في تاريخ اللسانيّات العامّة، أن نركب القطار وهو يجري، لا ركوب المنتهز الفائز بروحه، بل ركوب المسؤول الصاعد بأمّته.

ما ينبغي أن نتفطّن إليه أنّ لسانيّتنا لم تبق هناك في محطّة قديمة كالسلع المتروكة؛ هي قطار بخاريّ بطيء توازي سكّته سكّة القطار السريع.

٥- تزامن اللسانيّات التقليديّة والحديثة

إنّ التمييز بين العلم اللغويّ القديم والعلم اللغويّ الحديث أمر في منتهى النسبيّة لأسباب عدّة منها ما ذكرناه أعلاه ومنها أسباب خارجيّة ذات اعتبار.

- أوّلها أنّ ترسّخ التقسيم التاريخيّ الذي فرضه الغرب حسب مرجعيّاته الخاصّة، سقوط رومة فسقوط القسطنطينيّة، أكثر من أن يكون سخيفا، ولا ينطبق على التاريخ العامّ. ولا موجب منهجيّا يجبرنا على تقسيم تاريخنا بمقتضاه، ولا على قبوله مقياسا للتاريخ الإنسانيّ العامّ[1].
- والثاني أنّه، حتّى وإن أخذنا به، لا ينطبق على التاريخ الثقافيّ لعدم التوافق بين ما هو ثقافي وما هو سياسيّ؛ ففي حضارتنا في صلتها

(١) تاريخيّا شاركت الامبراطوريّتان الإسلاميّتان بالأناضول والهند وما يتبعهما في الأحداث الكبرى للعصر الحديث، بل كلتاهما تكوّنت وازدهرت في فترة نشأة الحضارة الغربيّة الحديثة. فمن هذه الجهة، فنحن في موقع المنهزم الحضاريّ، لا في موقع المنقضي الحضاريّ.

بالعالــم المعاصر وجغرافيّته السياســيّة علامات عدّة تــدلّ على أنّها فجر الحضارة الحديثة، لا وسيطا كما يريد الغرب.

- والثالث أنّ فترة اللسانيّات العربيّة التقليديّة، كفترة اللسانيّات الغربيّة التقليديّــة، كلتاهمــا لم تنته بســقوط القســطنطينيّة، ولا باكتشــاف أمريكا، ولا بالمنعرج الغاليليّ، ولا حتّى بقيام النحو المقارن واللسانيّات التاريخيّــة. فكلتاهمــا بقيت ســارية المفعول إلى النصــف الثاني من القرن العشرين في المؤسّسات التعليميّة في جميع المستويات، وما زالت ســارية في مجالات عدّة. فاللســانيّات العربيّة التقليديّة كاللســانيّات الغربيّــة التقليديّة نشــاط علمــيّ حديث ومعاصر في حكــم التاريخ، وقديم وتقليديّ في تطوّر التفكير اللغويّ. وكلاهما يشــتغل واقعيّا في المنظومة العلميّة التعليميّة على صورة نظريّة أو منوال معاصر لسائر المناويل الأخرى. وهو ما يجعل تقييم أفكاره لا يختلف عن تقييم أيّ نظريّــة أو أيّ منوال آخر. فهــو معرّض لنفس المقاييس والمناهج، وإن كان هذا التعرّض في غير صالحه بالضرورة.

مــا تختلــف فيه نصوص اللســانيّات التقليديّة، عربيّــة كانت أم غير عربيّــة، عن نصوص اللســانيّات الحديثــة، أنّها غيــر مندرجة في مجال مشــروع وصفــيّ كونيّ شــامل. وهــو ما لا يعنــي تبعا له ضعــف طاقتها الوصفيّة والتفسيريّة المحتملة، ولا ضيق مطابقتها لمجال ألسنيّ أوسع.

إذا تثبتنا جيّدا في مضمون ما تقدّمه كتابات مارتيني النظريّة العامّة، لم نجد في مبادئها اللسانيّة النحويّة ما يؤهّلها لأن تكون أجدر بالنظريّات الحديثة أكثر من اللسانيّات العربيّة التقليديّة، باستثناء قدرة كاتبها على تأهيل الأفكار التقليديّة بمقتضى ما تتطلّبه المبادئ السوسيريّة والمنهجيّة

أعمال ندوة قضايا التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
بحوث محكمة مقدمة في ندوة قضايا التراث اللغوي (التراث الحديث)
المنعقدة في الرياض ١٤٤١/٨/٣ - ١٤٤٠/٨/٣١هـ

البنيويّة الصريحة.

القضيّة قضيّة أسلوب في صياغة الأفكار بمقتضى ما يتطلّبه التطوّر العامّ.

أن يكون النحو العربيّ، مثلا، يصف العربيّة وحدها في الظاهر، فذلك لأنّنا لا نعلم إلى حدّ الآن مدى نجاح مفاهيمه في وصف الألسنة التي استوحته في الماضي، ولم نجرّبه في الحاضر لوصف ألسنة أخرى إمّا معروفة وذات نحو تقليديّ راسخ كالفرنسيّة أو الأنكليزيّة، أو غير معروفة ولا تمتلك وصفا نحويّا سابقا.

ليست الحداثة في ذاتها، وبمفهومها التاريخيّ، معيارا علميّا، وإلا صار من اللازم على المعماريّين الاستغناء عن هندسة إقليدس. فالنحو التقليديّ كهندسة إقليدس ما زال ساري المفعول في الكثير من البلدان المتقدّمة وغير المتقدّمة. إنّما يختلف تاريخيّا عن اللسانيّات الحديثة في سنّه بحكم امتداد عمر هذه النصوص على فضاء تاريخيّ يغطّي قرونا أطول. فالنظريّة النحويّة العربيّة التقليديّة كالنظريّة التقليديّة النحويّة الفرنسيّة كلتاهما معاصرة للنظريّات اللسانيّة العامّة.

٦- نسبيَة القدم والحداثة في العلم

وفي العموم لا تخضع الأنشطة الثقافيّة لتزمين واحد. فمن المنتجات الفنّيّة والفكريّة ما لا يبليه الزمن، فيبقى معاصرا لكلّ عصر، مهما تغيّرت ميولنا في قيم الجمال والخير والصدق. وما يصدق لتزمين التطوّر في علم الفلك أو الفيزياء لا يصدق في تزمين التطوّر في الكيمياء أو علوم الحياة. ومن لا يعلم أنّ تطوّر المنطق الرياضيّ جاء متأخّرا عن

تطـوّر الرياضيّـات الحديثة؟ لكنّ هذا لم يمنع من أن يكون تطوّره العامل الجوهريّ في تطوّر الرياضيات المعاصرة.

وفي هـذا التزمين المتنوّع، رأينا أنّ المفاهيم اللسـانيّة التقليديّة، وإن كانت بداياتها أقدم، فقد بقيت تشـتغل في العالم موازية للأفكار اللغويّة الحديثة. ذلك أنّ مفهوم الحداثة نفسه في معناه التاريخيّ البسيط مفهوم نسـبيّ جدّا[1]. فإن يكن سـقوط القسـطنطنيّة حدثا جديرا بالاعتبار في تقسيم التاريخ، فالأحرى أن تكون الدولتان الإسلاميّتان العثمانيّة والمغوليّة بالهند وما يتبعهما دولتين حديثتين[2].

إذا تركنـا جانبا هذا التشـكيك في تزمين الحداثـة، واقتصرنا على العلاقـة بـين اللسـانيّات التقليديّة واللسـانيّات الحديثة، فمـن الأوهام الشـائعة الاعتقاد في أنّ اللسـانيّات الغربيّة عاشت قطيعة إبستمولوجيّة بـين مضيهـا التقليديّ وحاضرها المسـتحدث. فقد عاشـت اللسـانيّات التاريخيّـة والنحو المقارن قرنـا كاملا من التعايش والتفاعل بين المفاهيم والمناهج التقليديّة والمستحدثة. ورغم كلّ ما قيل عن دي سوسير، لم تكن

(١) مـن وجهـة نظرنا الحضاريّة، تبـدأ العصور الحديثة، على الأقلّ بالنسـبة إلى الحضارات المتوسّـطيّة، بين القرنين العاشـر والثاني عشـر ميلاديّا. ففي تلك الفترة حدث التغيّر الأساسـيّ في حضارات الشـعوب الواقعة في محيط الصراع بين الثقافتين اللغويتين الكبرتين ثقافة اللسان العربيّ ذات البعد العالميّ، وثقافة الألسنة الغربيّة الصاعدة.

(٢) لا نسـلّم بـأنّ العصـور الحديثة بدأت مع سـقوط القسـطنطينيّة وأنّ ما قبلها عصور وسـيطة. وفي الواقع التاريخيّ لم يكن الفرنسيس والأنكليز والبرتغاليّين وغيرهما من الأوربّيّن يتعاملون مع دولتي سليمان القانوني وجلال الدين أكبر على أنّهما ممثّلان لحضارتين متخلّفتين تعيشـان عصـرا حديثا بلا حداثة حقيقيّة.

دروســه خالية من المفاهيم والمناهج التقليديّة التي نقد بعضها واســتلهم بعضها الآخر.

لذلك نشدّد على أنّ الجدليّة القائمة في الثقافة العلميّة الغربيّة، على صورة ضمنيّة وصريحة، حسب الحالات، بين المفاهيم والمناهج التقليديّة مــن جهة والمفاهيــم والمناهج الحديثة، يمكن أن تتحقّق على صورة أخرى في ثقافتنــا، متى أحســنّا الجمع بين القديم الحضــاريّ والحديث العالميّ بمنهج متوازن ومعقول، يستند إلى مبادئ الإبستمولوجيا، وينتفع بدروس التأريخ العلميّ وبفلســفة العلــوم والمعرفة عموما. فالجدليّة العلميّة أثمر من كلّ سجال وجدل عقيم.

يســتدعي هذا كما رأينا مرارا أن نعتبر اللسانيّات العربيّة التقليديّة جزءا من تاريخ اللسانيّات العامّة ندخلها من باب الحاضر العلميّ. فإن كانت بدايــة التاريخ ماضيا، فبداية التأريخ لا تكون إلا في الحاضر وبناء عليه.

تدعم هذه الملاحظات على بساطتها أسلوبا في التعامل مع النصوص التقليديّــة يقــوم على المبدإ المذكور أعلاه؛ وهي أنّــه إذا كانت لنا فكرتان متجانستان متعاقبتان في تاريخ العلم فالأقوى منهجيّا هي الأولى بالاعتبار في التقييم؛ فالعبرة بالأصول المنهجيّة والمفهوميّة التي على أساسها نحدّد علاقــة الأقوى بالأضعــف [< / >]، ما دامت هذه العلاقة هي الدالّة على الحكم التقييميّ وما ينجرّ عنه.

٧- التأخّر المؤسّسي للدراسات العربيّة

ماذا كان يحصل في تاريخ اللســانيّات العربيّة وفي تاريخ اللســانيّات العامّة لو كانت الشــعوب العربيّة في القرن التاســع عشر، أو بعضها على

الأقـلّ، مكتسـبة أوّلا لمعرفة محترمـة ومنظّمة منهجيّا لعلومهـا اللغويّة، وقادرة ثانيا على متابعة المعرفة الغربيّة؟

ليس لـ"لو" من فائدة عمليّة في الظاهر ما دامت حرف امتناع لامتناع، غير انتفاء الممتنعين المفترضين خُلفا. إلا أنّها في الواقع تفيدنا في الوعي ببعض الأشياء.

أوّلهـا أنّ المعرفـة اللغويّة العربيّة كانت في معظمهـا "إرثا متروكا" لا يعـرف أغلـب الورثاء وجوده وحدوده كبعض الأراضـي الزراعيّة وكبعض الصناعـات والتجارات التي عرفتها الحضارة العربيّة في بعض عصورها المزدهـرة، وأنّنـا إلى الآن ما زلنا نتعامل معهـا باعتبارها إرثا رزقنا به لا كسـبا كسـبناه وننمّيه بالعمل الخلاّق، كما ينمّي صاحب المال رأس ماله، لا كالوريث يأكله ويسـتنفده. لا نسـتثني من القرن التاسـع عشـر سـوى قلّـة قليلة جدّا لم تكن معرفتها في الغالـب تتجاوز بعض المتون التعليميّة السـائدة والمجمّـدة إلا مـن ندر. وكذلـك الأمر في المؤسّسـات التعليميّة التقليديّـة كالأزهر بمصر والزيتونة بتونـس والقرويّين بالمغرب. وتواصل هـذا الضعـف إلى النصـف الأوّل من القرن العشـرين، ولم يزل شـائعا في الكثيـر من المؤسّسـات الجامعيّة العربيّة. ولم تبـرز إلى الآن فرق في البحث تجاوز مجهود الأفراد لتكوّن مدارس منهجيّة منظّمة ذات مشاريع مخطّطـة. وذلك لعـدم تعوّدنا على البحث الجماعـيّ التراكميّ المخطّط والمراقب للبرامج والفرضيّات والنتائج.

الثانـي وتبعا لـلأوّل أنّ معرفتنا باللسـانيّات العربيّة من هذه الجهة لا تختلف عن معرفتنا باللسـانيّات في فترة نشـأتها، ولا تختلف معرفتنا باللسانيّات في تلك الفترة، وهو الأهمّ، عن معرفة أغلب المثقّفين الأوربّيّين

أعمال الملتقى الدولي الثالث (التراث اللغوي والبلاغي في ضوء اللسانيات الحديثة)
بحوث محكمة مقدمة في ملتقى قراءات معاصرة لقضايا التراث اللغوي والبلاغي
٢٠٠٨/٤/٣١ - ٢٠٠٨/٤/٣٠

بهـا. فبالمقارنـة بالعالم الغربيّ المثقّف في القرن التاسـع عشـر، كنّا غير بعيدين عنه في الجهل بالأفكار المستحدثة، بل كنّا، على خلافهم، متأخّرين جـدّا في معرفة النصـوص العربيّة، وفي القدرة على تحليلها والاسـتفادة منها، وإليهم يرجع الفضل في إعادة اكتشـافنا لها. ولسـت على يقين أنّنا إلى اليوم نحسن قراءتها خيرا منهم، لقصور في مناهج النظر.

الثالث أنّنا في بدايات اللسانيّات، وطوال مدّة تجاوز القرن والنصف، أضعنا فرصة التأسـيس للعلم الحديث انطلاقا من مكتسـباتنا العلميّة، كمـا أسّسـوا له انطلاقـا من مكتسـباتهم. وهذا مـا يجعلنـا اليوم غير مشـاركين في تنمية المعرفة الإنسـانيّة، وليس لنا من النظريّات والمناويل والأفـكار مـا به ننافس الشـعوب الأخرى. فلا نحـن منخرطون في تقدّم العلـوم اللغويّة، ولا نحن متقدّمون في معارفنـا اللغويّة على صورة تؤهّلنا للعالميّة وللكونيّة، باسـتثناء بعـض الكتابات الناجمة عن مجهودات فرديّة منعزلة لا تكوّن داخليّا حركات واتّجاهات علميّة معتبرة، وأغلبها لا يعدو أن يكون استيرادا علميّا لا غير.

لنذكر أمثلة من الفرص الضائعة في دمج اللسانيّات التقليديّة العربيّة في صلـب اللسـانيّات العامّة نتيجة الالتقاء بين ضعـف متابعتنا للتيّارات الفكريّة العالميّة وللنظريّات والمناهج اللسـانيّة العامّة، وبين ضعف تناولنا المنهجيّ والممنهج للسانيّات التقليديّة العربيّة[1].

٨- الساميّات وسياسة الفرص الضائعة

أضعنا منذ القرن التاسـع عشر فرصا عديدة للمشاركة بمكتسباتنا

(١) أغلب الأمثلة الآتي ذكرها وردت مختصرة في محاضرة ألقيناها في جامعة الملك سعود: "بعض الأصول المنهجية في قراءة النص النحوي القديم واستثماره" https://www.youtube.com/watch?v=mUhLCna٩A٤A&t=١٧s

العلميّة في الجدليّات الفكريّة العاملة في تطوير اللسانيّات.

لا نعني بالجدليّات الفكريّة العناد السجاليّ القائم على إبطال قول الخصم انتصارا لقول الأهل. بل نعني التسلّح بالمفاهيم والمناهج والنظريّات الحديثة لمناقشتها بحسب قدرتها على وصف المعطيات اللغويّة المختلفة وتفسيرها بنظريّات ذات أحكام اختباريّة متماسكة ومقتصدة وشاملة، وقدرتها على التكهّن باستبصار المعطيات اللغويّة غير المشهودة اختباريّا. وهو ما يستدعي الانطلاق من المعرفة العلميّة الحاصلة في العلم الكلّيّ الشامل لحظة النظر فيها، وما تثيره من إشكالات وافتراضات وفرضيّات قاصرة حسب تقييم الناظر فيها، لاقتراح البدائل المستخرجة من أرشيف العلم، تماما كما فعلت كثير من العلوم، وكما فعل الكثير من اللسانيّين الكبار المنظّرين كدي سوسير وتشمسكي[1].

ذكرنا في مبحث سابق كيف تمكّن المستشرقون في القرن التاسع عشر، في إطار اللسانيّات التاريخيّة، من تحديد الخصائص الأساسيّة للألسنة الساميّة، على وجه يبدو قائما على مفاهيم لغويّة مستنبطة. والواقع أنّ النواة الرئيسيّة للنحو المقارن في الساميّات قائم على ما أسمّيه بالنظريّة النحويّة العربيّة التقليديّة، حتّى وإن استعمل الكثير من الدارسين مصطلحات ذات صلة بوصف المستعبرين للعبريّة القديمة وللآراميّة.

لكنّ القضيّة التي تهمّنا ليست هذه. فسيّان أنّهم اقتبسوا أو لم يقتبسوا، فهذا الأمر موكول إلى من يدرس دراسة مقارنة بين نصوص النشأة في دراسة الساميّات وما جاء في التاريخ من أوصاف لها بناء على

---

(١) تماما كما فعل لافوازيي في الكيمياء بالرجوع إلى التفكير الذرّانيّ عند ديمقريطس وإقليدس، رجع تشمسكي إلى اللسانيّات الديكارتيّة.

أعمال الملتقى العلمي الثالث (التراث اللغوي والبلاغي في ضوء اللسانيات الحديثة) ٤-٥/١١/١٤٣٠هـ ٢٠-٢١/١٠/٢٠٠٩م
بحوث محكمة مقدمة

النظريّة النحويّة العربيّة.

إنّما الأهمّ أنّنا، كما فوّتنا فرصة المشاركة في تركيز الدراسات الساميّة بين القرنين التاسع عشر والعشرين، لم نفعل بعد شيئا جديرا بالاهتمام لتكوين مدرسة عربيّة لدراسة الألسنة الساميّة من وجهة نظر أهمّ لسان ساميّ في التاريخ الحديث. فنحن إلى الآن لا نهتم بمأسسة هذا المجال، نهمله، وإذا اهتممنا به فنحن في شأنه عالة على غيرنا، نتقبّله كما يقدّم إلينا على الأطباق، لا نعرف بوضوح أهمّ التوجّهات والفرضيّات المتحكّمة في النتائج. وليس لنا أيّ مشاركة نقديّة في تصديق نظريّاتها، وتمحيص منهجيّاتها.

٩- البنيويّة وضياع فرصة التأسيس للسانيّات مجاوزة

الفرصة الثانية التي أضعناها هي فرصة افتتاح اللسانيّات الوصفيّة المعاصرة مع فردناند دي سوسير. وفي هذا المضمار كانت الخسائر، من وجوه عدّة، أكبر ويعسر حصرها في كلمات. وإنّما نكتفي بملامح سريعة عن بعضها.

أهمّها أنّنا لم نكن على علم دقيق بالنحو العربيّ وبالنحو الفرنسيّ بالخصوص، بما يكفي أوّلا لفهم أنّ نقد دي سوسير للنحو التقليديّ إنّما هو نقد لنحو لسانه الذي يعرفه، لا نقد لأنحاء ألسنة أخرى لا يعرفها[1]. فكثير من العيوب التي أسقطها اللسانيّون العرب على النحو العربيّ، فشوّهوه بها انطلاقا من المفاهيم السوسيريّة، إنّما تصدق على تاريخ النحو الفرنسيّ، باعتباره يمثّل النموذج النمطيّ للألسنة الأوربّيّة، أكثر

(١) أهمّ الألسنة السويسريّة هي لهجات ألمانيّة وفرنسيّة وإيطاليّة. وفردناند دي سوسير سويسريّ من منطقة ناطقة بالفرنسيّة.

ممّا تصدق على النحو العربيّ.

من ذلك أنّ النحو العربيّ لم يفرض منوالا نمطيّا للعربيّة بناء على قرار سياسيّ كالنحو التركيّ أو العبريّ المعصر، أو بناء على نصّ دينيّ كالسنسكريتيّة، بل قام على وصف المشترك الدارج بين لهجات اللسان العربيّ، وهو مشترك رسّخته التقاليد العرفيّة العربيّة في أقوالها النموذجيّة كالشعر والخطبة والقرآن نفسه اعتمادا على لهجات القبائل الممثّلة أكثر من غيرها لهذا المشترك الدارج[1]. وهو ما لم يقع في تاريخ النحو الفرنسيّ.

فالنحو الفرنسيّ قام على أساس تفكير علميّ منظّم بأمر ملكيّ صادر عن الملك فرنسوا في القرن السادس عشر ونفّذ بالخصوص في فترة التأسيس الأكاديميّ لريشليو فما بعده انطلاقا من لهجة البلاط التي لا يتعدّى متكلّموها في البدء الألفي أو الثلاثة آلاف من الشخصيّات المتكلّمة بكلام مهذّب من دارجة جزيرة باريس الضيّقة آنذاك. وذلك قبل أن تستقيم الفرنسيّة الرسميّة فرنسيّة مكتوبة بتهذيب أدباء ومفكّرين أهمّهم المسرحيّ مليار.

أمّا عربيّة علم النحو المبدوء بأبي الأسود والمكتمل مع سيبويه مرورا بالطرفين المحورين عبد الله بن أبي إسحاق والخليل بن أحمد، فقد

(١) لم يكن الحدث القرآني سوى عامل دينيّ على المحافظة على المشترك الدارج. وشتّان بين أن يكون العامل الدينيّ حثّا وتحضيضا على استخراج الأحكام المتضمّنه في اللسان الذي أنزل به القرآن حتّى لا يتغيّر المشترك الدارج فيصبح النصّ الدينيّ غير مفهوم، وبين أن يكون النصّ القرآنيّ هو موضوع الوصف، لا السماع عن العرب المتكلّمين بهذا اللسان. وهذا أمر يعرفه جميع النحاة الكبار. فما يروج اليوم بين المحدثين، وبين بعض المستشرقين لا أساس له في تاريخ النحو.

كانت عربيّة كلّ أعرابيّ وأعرابيّة تنحو بالسليقة سمت الكلام المنطوق به فعليًّا عند عامّة الناس «ممّن ترضى عربيّته» عند العرب أنفسهم، لا عند سيبويه. وذلك أنّ الدارجة المشتركة المنعوتة في الذكر بـ«اللسان العربيّ المبين» لم تكن الدارجة العربيّة الوحيدة. فقد كان للسان العربيّ دارجات ولهجات أخرى مكتوبة منذ قرون في أقصى الشمال وأقصى الجنوب. وإنّما كانت الوسط المستقرّ منذ قرون قبل الإسلام. فما وصلنا من شعر ونثر منذ القرن الخامس ميلاديًّا يدلّ بأبنيته النحويّة، ولا سيّما الصوتيّة الصرفيّة منها، أنّ نظام هذا الدارج المشترك يعود إلى قرون سابقة.

هذا ما يجعل الكثير من الآراء التي انتشرت منذ النصف الأوّل من القرن العشرين مواقف سلبيّة من التراث، تعبّر عن انتقادات كثيرة في غير محلّها، تقوم على فهم بدائيّ للوصفيّة وللمعياريّة، كما تقوم على اعتبارات وإشكالات بنيويّة تجاوزتها المناهج اللسانيّة في علاقة اللفظ بالمعنى، وأقسام الكلام، وفي المقولات وغيرها. ولكنّها بقيت آراء سارية المفعول إلى الآن في تقييم النظريّات التقليديّة، وفي ادّعاءات تقويمه، كالقول في الإضمار والتقدير والعمل.

وهكذا أضعنا بين الثلاثينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي فرصة ثمينة في نقد الكثير من التوجّهات اللسانيّة على أسس اختباريّة مهمّة، كما أضعنا مناسبات عدّة لإبراز تقدّم بعض التصوّرات القديمة على بعض التصوّرات الحديثة.

لكنّ فاقد الشيء لا يعطيه. وما نفتقده هو الروح المنهجيّة في معالجة المعطيات اللغويّة. وهي روح لا تتكوّن عند الدارس إلا بثقافة علميّة واسعة ومجاوزة للسانيّات، وثقافة فلسفيّة علميّة مبنيّة على الإبستمولوجيا

وتاريخ العلوم.

١٠- الفرصة الصوتيّة الصرفيّة المعجميّة الضائعة

لم يكن النحو التقليديّ الأوربّي منذ الإسكندريّة سوى علم في الكتابة متطـوّر. لذلك فإلى الآن ما زالت العبـارة الأوربّيّة المعبّرة عن النحو، أي «قرامر»، عبارة تتذكّر أصولها الكتابيّة كما أشرنا في مبحث سابق.

صحيح أنّه لا مشـاحنة في المصطلحات. فكثيرا ما لا يكون المصطلح غير اسم أشدّ اعتباطا من اسم العلم. لكنّها فرصة، والحقّ يقال، لإرجاع بعـض اللكمـات الظالمة في حـقّ النظريّة العربيّة التقليديّـة القائمة على وصـف المنطـوق لا المكتوب. لكنّها وإن كانـت في الظاهر موجّهة للتقاليد النحويّة الغربيّة فهي راجعة في وجوهنا.

لم يكن الجانب الصوتيّ في التقاليد الغربيّة أساسيّا. فالنحو المعتمد على الكتابة محتوم عليه الوقوف عند الخط وقواعد الرسم دون الأصوات. وبقي النحو الفرنسـيّ، وهو الأنموذج في التقليد الغربيّ، محتفلا بالرسم دون الصوت حتّى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين[1].

لـم تعرف الدراسـات اللغويّة الغربيّـة أهمّيّة علم الأصـوات إلا مع النحـو المقارن. ومع سـليل النحاة الجدد، دي سوسـير، تقـدّم هذا العلم

---

(١) . هكذا تعلّم جيلي والجيل السـابق له الفرنسـيّة في عهد اسـتعمارها المسـمّى رسـميّا بالحماية للدولة التونسـيّة التي كان ملكها غير نافذ المفعول. وإلى الآن يبقـى كتاب قريفيس في طبعاته المتتالية شـاهدا علـى محاولة النحو التقليدي الفرنسـيّ تأهيله اللسانيّ الحديث.

Grevisse M. 1955 6e ed/ 1969 9e ed. Le Bon Usage. J. Duculot. S.A. Gembloux. Belgique

قليلا. وسرعان ما أنزله الأمير تروبتسكوي عن عرشه بكتابه الشهير.

لا مقارنة بين عمق تروبتسكي وما خلّفه نحاتنا وعلماء التجويد والقراءات. لكن، من المفيد أن نعرف أنّ نشر علمه في فرنسا كان بفضل ترجمة كونتينو له. وكنتينو سامياتيّ الاختصاص، مستعرب شديد الاطّلاع على الصوتيّات العربيّة التقليديّة، حرص على ترجمته والتعريف به عالميّا لما وجده في كتابه من عمق ساعده على فهم التقاليد العربيّة في هذا العلم، وعلى دراساته للهجات العربيّة.

هكذا استدرك المستعرب الساميانيّ بعض ما أضاعه العرب من حقّهم في المشاركة بمكتسباتهم العلميّة في تطوير فرع مهمّ من اللسانيّات. وعلى نحو شبيه بكانتينو، ولكن على وجه آخر، شارك ماك كارتي في أواخر السبعينيّات من القرن الماضي في استلهام العروض العربيّ في تطوير علم الأصوات.

إن كان المثل يقول "بيدي لا بيد عمرو" فقد قلنا العكس.

الرابط بين تربتسكوي والصوتيّات الحديثة، أنّ تروبتسكوي لم يطوّر منهجيّة الدراسة الصوتيّة فقط، بل كان مؤسّسا للصرفيّات الصوتيّة. وفي تقديرنا أنّ تطوّر الصوتيّات المقطعيّة تدخل في منطق فكريّ عامّ غير غريب عن نظرة الخليل الثاقبة. وهو نفسه المنطق النظاميّ الذي تحسّسه دي سوسير قبل تروبتسكوي بتأسيسه للصرفيّات الصوتيّة، والذي أدّى في نصف قرن إلى الدراسات المقطعيّة الحديثة بدور فعّال من المختصّين في الساميّات.

وليس هذا الجانب الصوتيّ بالغريب عن الجوانب الاشتقاقيّة المعجميّة، وعن اهتمام نحونا بالأوزان والصيغ، وعن صلة هذه الاهتمامات

الصرفيّة بمفهوم الجذر في الألسنة الساميّة، وما تعتريه من زوائد صرفيّة، ذات قيم دلاليّة مقوليّة دنيا مفيدة في تحليل الكلمة المعجميّة وفي فهم المفردة الإعرابيّة.

يزيدنا هذا اقتناعا بأنّنا قصّرنا في تأهيل لسانيّاتنا التقليديّة للاندراج في التاريخ العلميّ على صورة إيجابيّة، تجاوز مجرّد التنويه بمجدها، ومجرّد الدعوة إلى التخلّي عن دراستها، أو إلى دراستها دراسة الآثاريّين للخرب الرومانيّة والفرعونيّة. فليس هكذا تتعامل العلوم مع أفكارها القديمة.

أمّا ما أضعناه من فرص في النحو والإعراب، فهي من جنس آخر. لكن، ما النحو عند النحاة المؤسّسين؟ وما الإعراب في الأصل؟

١١- في ما اعترى مفهوم النحو وأقسامه

الأصل في علم النحو أنّه العلم بكلّ ما من شأنه أن يجعل المتعلّم له منتحيا سمت العرب في كلامهم، ينطق بأصواتهم وكلماتهم وجملهم، يركّبها كما يركّبونها، ويدلّ بها عن أغراضه كما يدلّون. وبهذا المعنى كتبت أمّهات كتب النحو التي بنيت عليها المطوّلات ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول لابن السرّاج، وعليها واصل السيرافي وغيره.

لعبارات النحو والصرف[1] والإعراب مفاهيم شائعة ناتجة عن

(١) القدماء أميل إلى عبارة التصريف في التعبير عن علم أبنية الكلمات وما ما يطرأ عليها من تغييرات بسبب المطابقة النحويّة داخل الجملة أو المقاميّة خارجها، أو بسبب الخصائص الصوتيّة لمكوّناتها. لكنّ بعض ما يعتبرونه تصريفا صرنا أميل إلى اعتباره اشتقاقا، وهو ما نلاحظه في المجموعة التالية (ضرب الضارب الضرّابُ المضروبَ ضربا على المضربة بالمضرب ...). فيبقى الصرف شاملا للاثنين

عـادات تعليميّـة تعود جذورهـا في الأغلب إلى اختيـارات تعليميّة بدأت تظهر بوادرها حوالي ق٦/١٢م، واسـتفحلت عند المتأخّرين في تصنيفهم لعلوم العربيّة، ثمّ ورثتها المدرسة الحديثة كما هي بدون تغيير، وترسّخ في مؤسّساتها التعليميّة في تنظيم إداريّ صلب لا يعين المجتهد على المراجعة.

وقصّة النحو قصّة شبه عائليّة، وقع له ما يقع لبعض العائلات حين تكبر وتصبح أسـرا مركّبة من عائلات، يذهب بعضها في الاسـتقلال عن بعض. فقد كان النحو في البدء جامعا لكلّ الشـمل يسـكن في كتاب واحد مثاله النمطيّ سـيبويه. ثمّ بالتفصيل وتدقيـق التفصيل، تفرّعت علومه، وراح كلّ فرع يسـتقلّ ببيت له في المنزل الأسـري، على وجه يبدو معقولا وجاريـا في كلّ العلـوم، لولا أنّه اسـتفرغ قلـب النحو من أهـمّ مقوّماته، وهـو الإعراب، فاختزل اختزالا مضرّا بمفهومه الأصليّ الشـامل، وصار غيـر صالح لترجمـة المفاهيـم العربيّة التقليديّـة إلى المفاهيـم الغربيّة المستحدثة[1]، والعكس بالعكس.

ذلك أنّ النظريّات العلميّة في جميع العصور والأقوام معرّضة لتوسيع المفاهيـم وتضييقها بحسـب ما تختاره من إمكانات الوصف والتفسـير. وينعكـس ذلك على فهم المصطلح انعكاسـا قد يحـدث اللبس في التأويل والخطأ في التقييم. فإن قالت نظريّة ما أنّ (سا+صا=عا) وقالت الأخرى أنّ (سـا+صا+ضا=عا)، فقـد تعتبـر إحداهمـا غالطـة، إذا لـم تعلم أنّ

(١) نعني بترجمة المفاهيم النظريّة التعبير عن نظريّة آ بمصطلحات نظريّة با، كأن نقول مثلا أنّ عبارة كلمة في النظريّة العربيّة تدلّ في سياق عن الوحدة الصغرى في مسـتوى التركيب الإعرابيّ ، وفي سـياق آخر عن الوحدة الدنيا في مسـتوى التركيب الصرفي ، أو الوحدة الدنيا الدالة على المعنى . والعكس بالعكس. ومن أحسن ضروب الترجمات المفهوميّة. ترجمة المفاهيم إلى رموز كونيّة.

إحداهما توسّع صا أو تضيّقها بتقسيمها أو عدم تقسيمها إلى صا+ضا .

فأمّا الإعراب فقد بقي في دار أبيه، أي النحو، لكونه في الأصل عمدة العائلة ومنظّمها، لكنّه وحل في علاماته لشدّة ما اهتمّ الأوّلون باللحن فيها حتّى صارت كالشجرة الحاجبة للغابة، فصار كالمختصّ في الحركات والسكنات، وترك أمر التركيب لكلّ الأسرة النحويّة[1]. وأمّا الصرف، فقد استقلّ ببعض مسائله التي بدا له أنّها لا تدخل في النشاط النحويّ الرئيسيّ الذي يسيّره الإعراب، وخرج من بيت النحو إلى بيت مجاور. وما بقي منه ملتصقا بالإعراب، فقد ظلّ مقيما بدار النحو. وأمّا معاني النحو، فقد تركت بعض حوائجها في المنزل الأسريّ لاحتياج الإعراب إليها، ورحلت إلى مقرّها الجديد بدار البلاغة، لتتزوّج بالبيان وتنجب منه وجوه البديع.

بدأت ملامح هذه القسمة منذ اهتمام المازني بالتصريف واهتمام وابن السرّاج بالاشتقاق، لكنّ البادرة الأكثر تأثيرا كانت مع الكافية والشافية لابن الحاجب، ورسّخت القسمة بمفتاح العلوم للسكّاكي. ولم يكن لهذا ولا لذاك أدنى رغبة علميّة مفهوميّة في الفصل، إنّما كان إجراء تعليميّا غرضه

---

(١) إن كان الإعراب مصطلحا مركّزا على أواخر الكلمة، فذلك من حيث كون الحركات لا تبنيها بلزوم مطلق بل تعتريها بحسب وظيفتها في التركيب. فالتركيب هو الموجب للإعراب، وإنّما سمّي الكلّ باسم الجزء على سبيل المجاز في التسمية كتسمية القطر التونسيّ بتونس اسم عاصمتها، أو الجزائر، أو رومة في القديم عصر الرومان، أو كتسمية الجغرافيا بهذا الاسم الذي يعني صورة الأرض والحال أنّ الجغرافيا لا تقتصر على رسم الخرائط. أو تسميتك الجبر بالجبر في الرياضيات والحال أنّ علم استنباط المجهول من المعاليم لا يكون كلّه بالجبر، بل يكون أيضا بالمعادلة وبعمليّات أخرى.

بحوث محكمة مقدمة في ملتقى التراث اللغوي والأدبي والبلاغي (التراث اللغوي في ضوء المناهج الحديثة) ٢٠١٨/٣/١٤ - ٢٠١٨/٣/١٥ ٨/٨/٠٣٤٤

فصل المستويات النحويّة بعضها من بعض لتوضيح خصائصها لا غير.

وليس النحو في النظريّة التقليديّة قسيم الصرف[1] كما هو شائع في التعليم بناء على المتأخّرين من عصور الانحطاط[2]، بل قسيم الصرف الذي هو في أبنية الكلم إنّما هو الإعراب عن المعاني بالألفاظ المبنيّة بعضها مع بعض. ولمّا كان كلاهما يحتاج إلى اللفظ للدلالة عن المعانى، كانت مكوّنات اللفظ الصوتيّة مشتركا بينهما. لذا جاء علم الأصوات في كتب النحو في باب المشترك بعد القول في الإعراب والصرف. فالنحو منذ سيبويه إعراب وصرف وصوتيّات. وإنّما شاعت تسمية الإعراب بالنحو، لكون الأبنية في إعراب العربيّة لا تكون بلا تصريف، لشدّة التصريف في العربيّة.

١٢ - في مفهوم الإعراب والنظم

ومصطلح الإعراب مشتقّ من الجذر [ع.ر.ب] ومعناه الفساد والزوال[3]، أدخلت عليه الهمزة الجعليّة في معنى الإزالة والسلب، كدخولها على [ع.ج.م] في (أعجم) للدلالة على إزالة العجمة.

---

(١) «واعلم أنّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة» (رضيّ الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب في التصريف، تحقيق محمّد نورالحسن ومحمّد الزفزاف، ومحي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢/١٩٨٢، ص٦.

(٢) يؤكّد المحقّقون في هامش المرجع السابق قول الرضيّ مدعّما بالاستشهاد بتعاريف المتقدّمين، ثمّ يستدركون بتعاريف المتأخّرين بدون تبرير.

(٣) ومنه «عربت معدته» أي فسدت، ومنه «العرب العاربة»، سمّوا بهذا الاسم في القديم لكونهم بدوا خارجين عن نظام الدولة الآشوريّة ويغيبون في الصحراء، وربّما سمّوا بذلك قبل ذلك العصر، ونعت الزائلون منهم بالعاربة.

وسمّي الإعراب بالإعراب لكونه إبانة وتنظيما للمعنى بعد أن لم يكن. وذلك أنّ المعنى في ذهن المتكلّم فاسد[1] كالخواء، ومنعدم زائل، في حكم المخاطب. فيزيل اللفظ فساده ويزيل زواله. فينتظم موجودا بيّنا. وليس المقصود باللفظ حركات الإعراب من ضم وفتح وكسر، وإلا كان المعنى في قولك «حركات الإعراب» هو «حركات الحركات»، بإضافة الشيء إلى نفسه لفظا أو معنى؛ وهذا لا يجوز في العربيّة ولا في غيرها، وهو نفس الشيء في قول البعض «علامات الإعراب». فهذا دليل على أنّ الإعراب غير الحركات وسائر العلامات اللفظيّة في مصطلح المحقّقين من النحاة[2].

إنّما الإعراب هو تلك القيمة المتأتّية من الاختلاف[3]، والمسمّاة بالرفع والنصب والجرّ، بين معاني الإعراب التي هي حالاته بالتعبير المعاصر. ولا يكون ذلك إلا بعمل العامل في المعمول[4]. ولا يكون هذا العمل المحدث للاختلاف المبيّن بالحركات والعلامات حتى يركّب المعمول إلى عامله، حسب عبارة الرضيّ. وذلك أنّ حالة الرفع التي لا تأخذ قيمتها إلا بمقابلة النصب والجرّ، والعكس بالعكس في جميعها، لا تكون إلا بفضل اختلاف الفاعليّة عن المفعوليّة والإضافة، كلاًّ بالنسبة إلى كلّ. وليست هذه

(١) الفساد في مصطلح الفلاسفة العرب هو الكون غير المنتظم كالخواء، ونجده بهذا المعنى في استعمالات علميّة عدّة ومنها النحو.

(٢) عبد القاهرالجرجاني، ١٩٨٢، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد. باب الإعراب.

(٣) أي، في تحليل الجرجاني، أنّ الرفع قيمة متأتّية من كونه غير النصب والجرّ، وكذلك النصب والجرّ.

(٤) نصّ الفارسي متضمّن في المقتصد.

المعاني المسمّاة بمصطلحاتنا الحاضرة وظائف معاني ممكنة إلا بفضل وجودها في الجملة، بالمعنى الأوّل للجملة حسب مبدعها وهو المبرّد[1]. فبجملة «قام زيد» وبجملة «ضرب زيد عمرا بالسوط»، توفّر الاختلاف المحدث لقيم الرفع والنصب والجرّ بين فاعل الفعل ومفعوله وآلته.

وإذن فليس المقصود باللفظ في الأصل ألفاظ الحركات. وإنّما هو اللفظ بمعناه في الأصل وهو كلّ ملفوظ لغويّ لا غيره. فعبارة اللفظ تصدق على الحرف والحركة والمقطع والوزن والتنغيم، ممّا هو دالّ، وتصدق على الكلمة والصيغة والمفردة والمركّب والجملة والخطاب مهما كان. وببعض هذا اللفظ يكون الإعراب عن المعنى، أكان مغنيا عن غيره أم لم يكن. إلا أنّ الفائدة تحصل بالجملة التي يحسن السكوت عليها، فتكون كلاما في المعنى القديم للكلام وهو الجملة المستقلّة المنغلقة على نفسها صناعيّا، أي بفضل تمام كلّ عامل بمعمولاته وتعلّق كلّ معمول ممكن بعامل فيه.

ومنه سمّي القول في الجملة بمقدّمة الإعراب. ومنه كان المغني من الكتب القليلة الخالصة لعلم الإعراب بلا تصريف[2].

وليس من شيء من علم الإعراب إلا وهو مقوليّ، أي متصوّر ذهنيّ نوعيّ عامّ شامل لضروب من المتصوّرات، فإذا قلت «ضرب زيد عمرا

---

(١) المبرّد (ق٣) ط.د.ت .، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

(٢) أعني «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام. فليس المقصود بالأعاريب في العنوان الأعراب، وإلا لكان ساخرا من الفقهاء والأصوليّين الذين إليهم حبّر هذا الكتاب: بل هي جمع لإعراب.

بالســوط»، فما هذه الجملة ســوى تمثيل مقوليّ لأقوال ممكنة على نفس السـبك. فهـي مثال نمطيّ لـكلّ قول من نمطهـا العاملـيّ. إلا إذا قلتها فعــلا في مقام بعينه مخصوص بشــخص اســمه زيد وآخــر عمرو بحيث الأوّل شاهدته يضرب الثاني بسوط رأيته فعلا. ففي هذه الحالة لم تعد «ضــرب زيد عمرا بالســوط» تمثيــلا مقوليّا نمطيّا للعمــل الإعرابيّ، بل خرجت من الإعراب إلى النظم، وصارت خطابا حقيقيّا مجاله البلاغة لا النحو، وإن كانت مسبوكة على ذاك المثال الإعرابيّ، ومتمّة له تمام البيان للمعاني التي هي في الأصل تمام النحو[1].

والخلاصــة أنّ علــم الإعــراب في النظريّــة النحويّــة العربيّــة ليس العلــم بحركات الإعــراب وعلاماته كما شــاع عند المتأخّريــن بتأثير من المختصرات المدرســيّة المبسّــطة للنظريّة، وبفهم مدرســيّ قاصر، ولا هو العلم بالحالات العربيّة المجسّدة في العربيّة للمقولات الوظائفيّة الكبرى. بــل هــو العلم بعمل العامل في المعمول على وجــه بمقتضاه يكون التركيب الموجب للوظائف المقوليّة حالاتها الإعرابيّة المجسّدة بالعلامات الصرفيّة. فالعلامات، وأساســها الحركات، إنّما هي وحدات صرفيّة، أو كلمات كما أشار الرضيّ، لمعان ووظائف إعرابيّة، تدخل على الكلمة المشتقّة لتجعلها مــع وحــدات صرفيّة أخرى مفــردة إعرابيّــة، أي مفردة تدخــل في بنية إعرابيّة أساسها العمل.

إلا أنّ تحقّــق الكلمــات في علم الإعــراب، وإن كان تحقّقــا معجميّا،

---

(١) الســكّاكي (أبو يعقوب يوســف ـ ق٧) (د،ت)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت.

فليس هو في النظريّة النحويّة الخالصة تحقّقا واقعيّا؛ بل هو تحقّق لفظيّ مقوليّ خالص، أي تحقّق قانونيّ مجرّد لأقسام الكلام وضروبها في جمل نمطيّة كـ«ضرب زيد عمرا» و«كرم بشر» فـ«كان كريما»، حيث العنصر يمثّل مقولة معجميّة لا وحدة معجميّة، حتى وإن كان التمثيل بشاهد. ومتى تحقّقت لفظا معجميّا حقيقيّا في مقام بعينه بلسان متكلّم من لحم ودم، كانت نظما. وليس من نظم إلا وهو توخّ لمعاني النحو في معاني الكلم. والكلم هو ذلك الجمع الواحد المفرد الذي تكون الواحدة منه كلمة.

وذلك أنّ الأبنية الإعرابيّة، أي الأبنية القائمة على العمل، إنّما هي، في النظريّة العربيّة القديمة، ما يوفّر المواضع والمحلاّت القابلة للمفردات المصرّفة بحسب المقولات التصريفيّة المعروفة، وكانوا يسمّون المقولات بالمعاني. فالإعراب هو الذي يوفّر مثلا البنية القابلة للفعل المتعدّي إلى المفعولين، فلا يكون «خرج» صالحا لهذه البنية [ففامف مف] لأنّنا لم نتوخّ المعنى النحويّ الذي تطلبه؛ لكنّ إذا أخذنا «ظنّ» أو «أعطى» كنّا إزاء بنية توخّينا في معانيها النحويّة معاني الفاعليّة والمفعوليّة التي في ظنّ.

وهكذا، فمع الإعراب يكتمل النحو(1)، ومع النظم يكتمل الإبلاغ. ولكنّ الثاني الذي هو في البلاغة، لا يكون إلا بالأوّل المتضمّن فيه. وعلى هذا السمت واصل السكّاكي. فأين هذا ممّا نقوله في النحو؟

---

(١) لمّا كان الإعراب مقتضيا تركيب المعمول إلى عامله، وكان العامل والمعمول لا يكونان إلا بما هما مقولتان معجميّتان، لم يكن بدّ من تضمّن المقولة للخصائص العامّة لوحداتها المعجميّة المحتملة صوتيّا وصرفيّا ودلاليّا. وهذا ما نعنيه باكتمال النحو بالإعراب، فهو اكتمال بالتضمّن لا بالمطابقة. ومن ذلك، كان المجاز الذي بمقتضاه صار النحو في معنى الإعراب فأخرج منه الصرف.

١٣- دور التيسير والتبشير باللسانيّات في إفقار النظريّة النحويّة

ليس ما قدّمناه سوى لمحة سريعة تعين على تقدير بعض ما تعرّض له مفهوم الإعراب من إفقار تفاقم خاصة في أواسط القرن العشرين مع بدايات حركة التيسير.

كانت هذه الحركة في الأوّل حركة تعليميّة مقبولة الأهداف ثمّ تحوّلت إلى ما يشبه "العقيدة التجديدية"، لا سيّما بعد تسرّب بعض الأفكار اللسانيّة الحديثة على صورة سطحيّة جدّا، لا تتجاوز التسليم ببعض المبادئ العامّة كالقول بالوصفيّة مقابل المعياريّة[1].

من الغريب أنّ الحركة التبسيطيّة التي انتشرت من أواخر الثلاثينيّات إلى أواخر السبعينيّات، والتي بقيت آثارها فاعلة إلى اليوم في التعامل مع النصوص التقليديّة، وجدت رموزها في شخصين فاضلين صلتهما باللسانيّات العربيّة ضعيفة جدّا: وهما إبراهيم مصطفى صاحب «إحياء النحو»، وابن مضاء صاحب «الردّ على النحاة».

إن كان الأوّل مجتهدا تحكّمت في توجّهاته الحاجة الاجتماعيّة الأكيدة إلى خدمة التعليم والثقافة الوطنيّة، فالثاني فقيه ليس له أيّ غاية علميّة سوى أن يقطع الوسائل النحويّة للتأويل غير الظاهريّ. والجامع بين التوجّهين هو الفقر المعرفيّ والمنهجيّ في التصوّرات والطرق.

لم يكن أغلب المهتمّين بالتيسير النحويّ على علم دقيق بالنظريّات النحويّة القديمة والحديثة، ولا بالطرق التربويّة المهتمّة بما يسمّى بالنقل التعليميّ، أي نقل المعرفة العالمة من مستواها العلميّ الرفيع إلى المتعلّم

(١) بيّنّا في أواخر السبعينيّات ضعف الأثر اللساني. انظر مقالنا في ذلك «أثر اللسانيّات في تجديد النظر اللغويّ»

بحوث محكمة مقدمة لمؤتمر اللغة العربية والدراسات الإسلامية (الدورة الثالثة عشرة) التراث اللغوي في ضوء اللسانيات الحديثة ٣١/٨/١٤٣٠هـ - ٨/٨/٢٠٠٩م

في مستوى معيّن من التحصيل، ولم يتوفّر لهم الاطّلاع على النصوص اللسانيّة الحديثة، ولا على الكثير من النصوص القديمة. فقد كان الثابتون منهم يواجهون المتون التعليميّة المعقّدة وطرق التعليم العقيمة بحسّ فطريّ لم يكن خاليا من الإصابة والطرافة.

أمّا المطّلعون منهم على بعض المستجدّات اللسانيّة العالميّة، فكانت لهم أخطاء الروّاد في كلّ فنّ ومكان وزمان. ذلك أنّ المعرفة اجتماعيّة بالأساس غير فرديّة، وإن كان الفرد خازنها؛ فمهما كان اطّلاع الفرد، فهو يبقى ضعيف التمكّن ما لم ينشط في مجموعة محترمة العدد، إذ آفة العلم الحصر، وفتور الجدال، وقلّة الاختلاف، ولا يشحذه غير النقد والنقض والنقاش.

ومن علامات نقائصهم في المعرفة والمنهج والنظر فرط احتفالهم بابن مضاء، وجعله رمزا لاتّجاههم في التيسير؛ فكأنّه المفتي لهم بأن يأخذوا بالوصفيّة أخذا ساذجا يشرّعه نصّ أندلسيّ قديم.

ولمّا كانت اللسانيّات المعاصرة قد قامت، ولا سيّما في فترتها الأولى ذات التوجّهات التاريخيّة والمقارنة وفترتها الثانية ذات التوجّهات البنيويّة، على اختباريّة واقعيّة استقرائيّة معارضة للنحو العامّ التقليديّ النابع بالخصوص من العقلانيّة المثاليّة الديكرتيّة والمتأثّر في مقولاته اللغويّة بأصول منطقيّة أرسطيّة مدرسانيّة، فقد تبنّى الميسّرون بالفطرة والروّاد غير المتعمّقين في الجدال اللسانيّ موقفا مناهضا للمنطق ورثوه من تلك المعارضة الأولى دون اطّلاع كاف عمّا كان يجري في الفلسفة اللغويّة واللسانيّات من أفكار منطقيّة حديثة أظهرت نجاعتها في تنظيم الرياضيّات وفي تدقيق الأفكار الفيزيائيّة والفلكيّة، وأنتجت البوادر

الأولى للسيميائيّة والتداوليّة والنظريّات النحويةّ الممهّدة للتوليديّة حتّى في البنيويّة التوزيعيّة التحويليّة ذاتها.

في هذا الجوّ السطحيّ العامّ غير المتعمّق في القضايا اللسانيّة والفلسفيّة اللغويّة، اكتسبت معاداة ابن مضاء العقديّة للتفكير التأويليّ قيمة أكبر من حجمه بكثير، أهّلته للاندراج في تجديد نحويّ لم ينجزه ولا أنجزه من احتفلوا بكتيّبه. ومن غرائب ما انجرّ عن هذا الاعتبار أن انزلق اسمه في بعض المؤلّفات التاريخيّة الغربيّة غير المتعمّقة في دراسة النظريّة النحويّة العربيّة القديمة؛ وذلك على حساب عمالقة في النحو، لا أتردّد في اعتبارهم من أسمى الأسماء في تاريخ اللسانيّات العالميّة بعد الخليل وسيبويه كالجرجاني والسكّاكيّ والأستراباذي وغيرهم.

وفي الواقع، لم تكن غاية ابن مضاء التأسيس لتفكير نحويّ أعمق وأقوى وصفا وتفسيرا ممّا كان يشتغل في إطاره عمالقة النحو؛ بل غايته المتواضعة أن يستغلّ بعض الأفكار النحويّة لمقاومة ملكتي التقدير والتأويل اللتين هما، وقبل كلّ شيء، ملكتان ذهنيّتان عامّتان في الذكاء البشريّ، تجاوزان النظريّة النحويّة العربيّة، وتقوم عليهما الآليّات العرفانيّة الأساسيّة اللغويّة وغير اللغويّة[1].

---

(١) أيّ مسافر في الصحراء أو في البحر المحيط يمكنه الاستغناء عن التقدير والتأويل في قراءة القرائن الطبيعيّة حتّى لا يضيع أو في اقتفاء الآثار حتّي يدرك الضالّ أو الفارّ؟ وأيّ طبيب يستغني عن قراءة العوارض قبل العلاج؟ لا يشكّ أحد، في علم النفس أو في علم النفس الاجتماعيّ، أنّ الإنسانيّة لم تكوّن عبر التاريخ أنظمتها المعرفيّة والعقديّة وكفاءاتها المهاريّة بتأويل الظواهر الطبيعيّة المعاينة وتقدير كائنات غير مرئيّة لتفسيرها؛ وذلك بآليّات ليست في غالب الحالات استدلاليّة، بل هي أقرب ما يكون إلى التلمّس الأعمى المصيب أحيانا =

ولم يكن ابن مضاء مبدعا للأفكار، بل مستغلاً لأفكار من اعتبرهم من الخصوم. ومن أهمّ الأفكار النحويّة التي اقتبسها، واستغلّها لدعم مذهبه، مبدأ كون العمل للمتكلّم؛ فهو مبدأ نحويّ قديم لم يكن مكتشفه، له جذور في النصوص التأسيسيّة الأولى، وتوضيحات في النصوص الموالية لجيل السيرافي وأبي عليّ الفارسيّ، كابن جنّيّ وغيره. فلم يكن النحاة يدّعون أنّ الفعل هو الرافع والناصب على الحقيقة، ولا «إنّ» كذلك، وإنّما ينصب المتكلّم الاسم ويرفع متى سبق بما يقتضيه تعليقه له بذلك الناصب أو الرافع. ولو كان العامل يعمل بذاته لما وقع لحن في العربيّة قطّ.

هذا، ولم يكن مفهوم العمل في الإجراء النحويّ مفهوما أرسطوطاليسيّا من المنطق ولا من أصول الفقه، ولا كان أغلب المنتقدين له على معرفة كافية بعلم المنطق؛ بل كان أقرب ما يكون من المفاهيم المنطقيّة اللغويّة الحديثة ذات التأثير القويّ في أغلب النظريّات اللسانيّة المعاصرة. ذلك أنّ مفهوم العامل الوظيفيّ أو الرابطيّ ذي الحدود (أو الموضوعات أو الحجج) الأحاديّة والثنائيّة والثلاثيّة، إنّما هي صيغة عصريّة في المنطق الحمليّ تأتّت من الفلسفة اللغويّة، قبل أن تنفذ في علوم شتّى، وقبل أنتتبنّاها النظريّات اللسانيّة لتدرجها في مستويات نحويّة مختلفة وتحت أسماء مختلفة.

= والمخطئ في أغلب الأحيان. أمّا في علم النفس اللغويّ، فالمعروف أنّ إدراك اللفظ الخطابيّ قائم على التأويل، تأويل مضمون اللفظ، وتأويل مقاصده، وأنّ ذلك هو السبب الرئيسيّ في سوء الفهم، وفي تقويل السامع للمتكلّم ما لم يقصده.

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)
٧/٧/١٤٤٠هـ - ١٤/٣/٢٠١٩م

١٤- فرص الإعراب الضائعة

عمليّـا، لـم يسـتغن النحـو المدرسـيّ في كلّ المؤسّسـات التعليميّـة العربيّـة عن اسـتغلال نظريّة العامل في تنظيم الـدروس النحويّة. وليس من اليسـير الاسـتغناء عن جوهر مفهومها حتّى وإن تغيّرت طرق التعبير عـن الترابطـات النحويّة وعن التعالق والتعليـق والتبعيّة. فقد كان أغلب المشـرفين على هذه المؤسّسـات أضعف من أن يبادروا إلى تنظيم الدرس النحـوي علـى غير ما نظّمه المتأخّـرون من النحاة. فإلـى الآن وإلى غد ما زال المدرّسـون ينسـبون الرفع والنصب والجرّ للفعل والاسـم العامل عمله، وللحرف الناسخ والجارّ. لكنّ الخسائر المنجرة عن إهمال النظريّة كثيرة وكبيرة في العلم والتعليم. وشتّان بين أن يبيع الوارث إرثه، فيخسره لفائدة المشـتري، وأن يهمله فيبقى الملك نسـيا منسيّا وتضيع الفائدة في الكسـب. والمعنيّ بالكسـب هنا بقاء المعرفة الحاصلة فاعلة في سـيرورة العلم، ببقائها في جدل التاريخ.

ففـي التعليم، وهو المتّهم بتبرير التيسـير، أضـاع المحدثون على إثر المتأخّرين من النحاة الفائدة من "تركيب الإعراب»، إذ الفائدة لا تكون إلا به في القول بفضل عمل العامل في المعمول. ولمّا كان الموضوع هو لفظ الكلمة دون لفـظ المركّـب، إلا في أمثلة بعينها، لم يكـن بدّ للمستعمل، أي المتكلّم والمخاطـب، من قانون يحري بـه «المركّبات القياسيّة»، ولا قانون غير العلم بإجـراء العامـل في معمولاته، وما ينجرّ عنه في «مجاري الكلم» إذ «المقصـود الأهـمّ من علم النحو معرفة الإعراب الحاصـل في الكلام بسـبب العقـد والتركيب»[1].

(١) تجد الألفاظ المغلّظة في هذه الفقرة في شرح الكافية للأستراباذي ص ٢٠-٢٥، ٣١، باستثناء المجاري فهي عنوان باب في الكتاب كثيرا ما أساء الدارسون قراءته.

قراءات معاصرة للتراث اللغوي في ضوء المناهج الحديثة (بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للتراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة ٣١/٣/١٤٤٣هـ - ٨/١٠/٢٠٢١م)

ولمّـا كان المسـتعمل المقصـود هو المتعلّـم في هذا المجال، رأينا سـببا من أسـباب ضعف المتعلّمـين في التعبير بالتراكيب السـليمة؛ وهو الاقتصار على تناول المفردات متناثرة بلا عقد العامل الرابط بينها.

وليس الاختلال في التعليم إلا تبعا لاختلال في النظر الناقد والتنظير العالم في العلم والتعليم على حدّ سواء.

في نفـس الفترة التي بـدأت فيها الكتابات العربيّة الحديثة تتسـاءل في الجـدوى من نظريّة العمل، بدأ التفكير اللسـانيّ في نقـد نظيره في التقاليد الغربيّـة في اتّجـاه بنيـويّ بنّاء يبرز أهـمّ ما في النظريّة مـن علاقات نحويّة شـاملة. وفي الفترة التي بدأ فيها العرب استعمال الوصفيّة الساذجة سلاحا لقطع دابر العمل، كانت في أوربّا نظريّات لسـانيّة معاصرة تسـتغل الأسـاس المنطقيّ للعمل لاقتراح نماذج وصفيّة قابلة للتطبيق على ألسنة مختلفة.

ففي سـنة قريبة من «إحياء النحو»، وقف الدنمركي يالمسلاف وقفة تأمّـل في مفهوم العامل التقليديّ محاولا بيـان نقائصه بالنظر إلى تقدّم المفاهيم اللسـانيّة بعد ربع قرن من دروس دي سوسـير، وأعاد نسج أهمّ ما فيه دون أن يلقي به في الأرشـيف[1]. وليس لنا في هذا المضمار متّسـع للبيان. ونترك للدارس أن يدرسه، وأن يقارن بين مطلوبه وما عليه نظريّة العامل في حقيقتها عند العرب.

وفي نفـس العقـد الذي فتّح فيه تيّار التيسـير، نشـر الورثاء الكتاب الأساسيّ لتنيار[2] بعد وفاته. وهو كتاب رائع في تبويب وانتظامه. وجميع

---

(١) ن. هيالمسلاف:

Hjelmslev (Louis) 1971, Essais de linguistique, Les éditions de Minuit, Paris

(2) . Tesnière L.1959, Elémens de Syntaxe Structurale, Ed. Klincksieck, Paris

فقراته مرتّبة مرقّمة على منهج تربويّ بسيط وعميق. ذلك أنّه في أصله ثمرة تفكيره في دراسة الألسن الصقلبيّة وتعليمها. ومن صفحاته الأولى أثبت مفهوم العامل، مستفيدا بالمفاهيم المنطقيّة والعلميّة الحديثة، ومعتمدا في أمثلته على ألسن عدّة بيّنها بـ٣٦٦ رسما تمثيليّا ابتدع أشكاله على وجه مخالف للتشجير وما يشبهه من تمثيلات بنيويّة، حتّى تكون التمثيلات رسوما مناسبة لفكرته في العامل ومعمولاته المسمّاة عنده بالفواعل.

وبينما كان دعاة التخلّص من العامل يواصلون تكرارهم دون اقتراح نافع جديد، انبرى تشمسكي بين أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات بنظريّة التحكّم والربط. وهي صيغة حديثة في مفهوم العمل والعامل والصدر، بتعابير حديثة وصيغ مفهوميّة ووصفيّة وتفسيريّة مجاوزة للقديم غير مناقضة لفكرته الجوهريّة، وملائمة للأفكار المنطقيّة اللغويّة العامّة والسائدة في العلوم الصوريّة المعاصرة. ولم تخل هذه النظريّة في صياغتها للأبنية الإعرابيّة، وفي إطار اهتمامها بالتحويلات، وبعلاقة اللفظ بالمعنى من عودة قويّة لتقدير المضمرات. ولا غرو أن يكون بين قوّاد التنظير من أتباع تشمسكي عالم ذو أصول لبنانيّة، وله بالأنكليزيّة كتابة مخصوصة بوصف العربيّة.

الخلاصة أنّنا بتصوّرات متجمّدة للإعراب والنحو والصرف، أضعنا أكثر من فرصة للمشاركة بمكتسباتنا العلميّة في تنمية التفكير اللسانيّ الحديث؛ ولم يجدنا نفعا ادّعاء الحداثة في فترات مختلفة من تاريخنا المعاصر: بل كان مفعولها عكسيّا، لكونه لم ينطلق من التعمّق في القضايا اللغويّة ولم ينبع من الحرص على جودة الوصف والتفسير، بل كان مجرّد

قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي (بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الثالث) ٢٠١٨/٣/١٤٣٩/٦ هـ

مجاراة لركب حضاريّ لا نعرف له مضمونا.

الواقــع أنّنا طوال قرن على الأقلّ تشــبّثنا بتراث لــم نقيّمه وكأنّنا لا نعــرف مضمونــه. وهو ما يجعلنــا في الكثير من الحــالات نتلقّى المعرفة اللغويّــة الحديثة بأفواه فاغرة غير واعين بأنّ لنا بضاعة مشــابهة. هذا ما فعلناه بتلقّي ما شاع بيننا بتسميته بعلم التركيب. كببنا سعد الإعراب حتّى لم نترك لأنفســنا إلا مجال اســتبدال مجال دراسته بتبنّي مصطلح شبيه بالترجمة لم نع أنّنا فيه لا نجاوز استعمال نفس الأبنية التي تعوّدنا استعمالها تحت عنواني النحو والإعراب.

وهكــذا أضعنــا فرصا ثلاثا في ظرف أربعين ســنة، وعقدا خامســا وسادســا دون اســتدراك. بل أضفنا إلى ما خســرناه مــن فرص فرصة أخرى هي فرصة ما سمّيناه بالتداوليّة، تسمية أخفقت بقدر نجاحها.

١٥ - التداوليّة والدلالة الضائعة

ليس من شــأننا هنــا أن ننصف علم الخطابة التقليــديّ الغربيّ. ما يهمّنا أنّه بعد حوالي ســبعة قرون من الســكّاكي، وقرون عدّة من شــروح المفتاح وتلخيصها وكلّ ما دار حولها، نجد بعض اللسانيّين يجزمون بدون احتراز أنّ علم الدلالة بدأ مع بريال الفرنســي في القرن التاســع عشــر، وأنّ التداوليّة، وإن بدأت بوادرها مع الفلســفة العمليّة الأنكلو سكسونيّة، فميلادهــا الحقيقــيّ أو فطامهــا كان على يد أســتن بإبداعــه في نظريّة الأعمــال اللغويّــة. فــكأنّ علــم المعاني لم يســتقلّ عن النحــو منذ القرن ٧ه/١٣م، وكأنّ مفهــوم العمــل اللغــويّ لم تكن له من بوادر ســابقة إلا في بعض ما قالته الأرسطية.

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)
٧/٧/١٤٤٠هـ - ١٤/٣/٢٠١٩م

لا يجوز لنا أن نتغافل عن قيام بعض المستشـــرقين للتنويه بما أنجزه العلماء العرب في النحو والبلاغة. فمنذ الثمانينيّات وإلى فترة غير بعيدة بادر الدارسون بدراسات منصفة، وفتحوا مجالا للحفر ما زال يحتاج إلى المزيد من العناية.

درس الكثيــر من الباحثين العرب قضايا الإنشــاء في النحو والبلاغة والأصول وحاول بعضهم اســتغلال الأفكار التقليديّة في مناويل نحويّة أو في مقاربات بلاغيّة تداوليّة. لكنّنا لا نجد إلى الآن أثرا لهذه الدراســات العربيّة في التأريخ العامّ.

ومــع ذلك، تميّز التفكير اللســانيّ القديم بمقاربتــه للأعمال اللغويّة مقاربــة طريفــة تقوم على أصول نحويّة لا على تأمّلات فلســفيّة كما هو الشــأن في المنطــق التقليديّ أو في الفلســفة التحليليّة. فمنــذ ابن جنّى، وانطلاقا من أفكار حدســيّة ســابقة، ظهــرت الفكرة القائلــة بأنّ العمل الإعرابيّ إنّما هو للمتكلّم، لا في المعنى الخطابيّ الشائع فقط بل في معنى كــون المتكلّــم مندرجا في البنيــة الإعرابيّة ذاتها. واعتمــدوا في ذلك على قرائن نحويّة عدّة، اعتبرنا أهمّها تأويلهم لكثير من الأدوات النحويّة إلى معنى الفعل المنقضي المســند إلى ضمير المتكلّــم "فعلتُ"، كاعتبار "الواو" و"إنّ" و"هــل" في معنى «جمعت» و«أكّدت» و«ســألت»؛ وكذلك غيرها من حــروف المعانــي، أي في تعبيرهم "الحروف الوظفيّــة"، أو "الواظفات" في اصطلاح البعض من اللسانيّين الغربيّين.

وممّــا يدلّ على عمق فهمهم أنّهم اختــاروا له من دون الصيغ صيغة "المنقضي الواجب" المعروف بالماضي، لعلمهم أنّ تســميته بالماضي لا تدلّ علــى مضيّــه، فتوقيت زمانه كتوقيت أفعال العقــود، هو الحال الذي وقع

قضايا التراث اللغوي والبلاغي في ضوء مناهج الحديث)
المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والبلاغي قضايا معاصرة مقدمة لمؤتمر محكمة
٨/٨/١٤٤١هـ - ٨/٨/٢٠١٩م

وانقطـع في زمـن قولـه وبقوله. ومن دقّتهـم تمييزهم بـين الإخبار بهذه الأفعـال، لو قيلت، ومعنى الحرف الذي هو الفعل نفسـه باعتباره عملا، لا صفة ولا حالة.

وصفـوة القـول أنّ مقاربتهـم النحويّـة أرسـخ في اللغة مـن المقاربة الفلسـفيّة التي بدأت بها الفكرة الغربيّة من حيث انتسابها من الأوّل إلى معاني النحو، أي هي من الدلالة النحويّة في اللسانيّات العربيّة التقليديّة لا من الدلالة المنطقيّة. ولذا لم تكن في حاجة إلى إعادة تأهيلها لسـانيّا كما وقع في اللسـانيّات الغربيّة في الربع الأخير من القرن العشـرين على صور شـتّى. منهـا ما في منوال برزنان فتشمسـكي على صـورة إعرابيّة خالصـة، وعنـد الدلاليّـين التوليديّين بمفهوم السـابقة الإنجازيّة، وعلى صور أخرى عند العرفانيّين.

فهذه أيضا فرصة أخرى خسرت لأنّنا ننتظر من الغرب دائما أن يقترح علينا كيف يكون العلم. ولا يمكننا إلا أن ننتظر، لأنّ الاختيارات والأفكار العلميّة لا تقترح نفسها على المارّين بها. بل تجنى بفلاحة المجال، وبالعدّة الفكريّـة والمنهجيّة، وأهمّها الثقافة العلميّـة المتكاملة، والحسّ التاريخيّ المتولّد من متابعة العلوم في تاريخها وفي تطوّر أفكارها ومناهجها.

١٦- انتظام النحو وبنيانه

تبيّن هذه البسـطة السـريعة أنّ العبرة ليست بحفظ التراث والدفاع عنه بما جاء واتّفق، وإنّما العبرة بفهم أصوله، وبالدخول إليها من حاضر العلـم المعاصـر. فلو كنّـا على يقظة كافيـة بما يجـري في العالم، وعلى وعـي كامل بانتظام الأفكار النحويّة، وبثراء النظريّات الفرعيّة فيها، لكنّا مشـاركين بما لدينا من مكتسـبات في نقاش المسـائل على منهج سـليم

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي والبلاغي قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة) ١٤٤٠/٧/٧هـ - ٢٠١٩/٣/١٤م

وموضوعيّ ناجع.

إلا أنّ المسائل النحويّة، مهما اجتهدنا في الدراسة والتعمّق والمقارنة، تبقى جزئيّة غير مفيدة، ما لم يكن لنا تصوّر عامّ لانتظام المكوّنات النحويّة في النظريّة النحويّة القديمة.

بتقدّم العلوم المهتمّة بالأنظمة المختلفة، ما كان منها طبيعيّا، وما كان منها تكنولوجيّا أو اقتصاديّا، أو إداريّا، كثر الاهتمام بوضع الرسوم المبيّنة لبنيان كلّ ما كان منها نظاما مكوّناته أنظمة متفاعلة مستقلّ كلّ منها داخليّا بأحكام تنتظم مكوّناته الداخليّة. وذلك حتّى يتبيّن للناظر المنوال النظريّ لذلك البنيان عند واصفه: ماذا يكوّن ماذا؟ وماذا يتحكّم في ماذا ؟ وكيف تتعالق وتتراتب المستويات؟ وما هي ترابطاتها المباشرة وغير المباشرة؟ إلى غير ذلك من المسائل.

وكثيرا ما يقدّم كلّ بُنيان من هذا الصنف في صورة رسوم تمثيليّة بيانيّة تعين على التصوّر الكلّي، وعدم الخطإ أو الالتباس في وصف الأحكام وحدود فعلها. فتظهر شبيهة ببعض الرسوم المعماريّة، أو الرسوم ذات الصلة بها، كرسم قنوات المياه وتوزيعها في البنايات، أو رسم توزيع الكهرباء أو التدفئة، أو الرسوم الشبيهة كرسم التنظيم الإداري لوزارة في علاقتها بإداراتها المركزيّة والجهويّة، أو رسم الدارات المعلوماتيّة المترابطة، وغير ذلك من البنيانات المعقّدة الثقيلة التصوّر على الأذهان بالتخيّل دون إبصار؛ فغرض هذه الرسوم حسن التبصّر المعين هلى التصوّر. ولشبه هذه الرسوم بالرسوم المعماريّة كثيرا ما تسمّى بالمعماريّات. وقد تتعدّد المناويل النظريّة في علم بعينه، فيرسم صاحب كلّ منوال معمار بنيانه حتّى لا يسيء الناظرون فهمه، وحتى يكون نقض المنوال ممكنا، لا مجرّد

اعتراض منجرّ عن سوء الفهم.

وفي اللسانيّات الغربيّة نظريّات ومناويل عدّة ضبطها أصحابها بمثل هذه الرسوم. وقد ساعد ذلك على التقييم والمعارضة والتعديل والمنافسة بغيرها. وأشهرها رسوم المناويل التوليديّة ومنافساتها. ومثلها ممكن في تمثّل الأفكار التقليديّة، ومفيد في تدقيق دقيقها، والكشف عن التباس بعضها، أو اضطرابه، أو اختلاف التمثّلات الذهنيّة له باختلاف الأعلام منهم.

وليس ذلك أنّنا نجزم مسبقا بأنّ النظريّة النحويّة العربيّة مكتملة البنيان، أو أنّ فيها من المناويل المكتملة ما لم ندركه بعد. وإنّما هو اقتضاء المنهج الحديث أن ندقّق التصوّرات العلميّة بالرموز البصريّة الحرفيّة والرسميّة. فبفضل مثل هذا الترميز صرّحت بعض العلوم بضمنيّاتها، وكشفت عن مواطن القوّة والضعف فيها، وأظهرت لأصحابها زيغ اختيارات اقتنعوا بها، وأوحت لهم بتعديلات مفيدة.

ولقد أشرنا بلا رسم إلى بعضها في ما ذكرناه عن الإعراب والنظم. وليس في ما ذكرناه مطلق الصدق بالمطابقة لكلّ تصوّر في النحو، وإن كان ما ذكرناه عن الإعراب شاملا لآراء الأعلام تصريحا وتضمّنا لكونها جميعا قائمة على مفهوم العمل. إلا أنّ الأعلام بعضهم أوضح من بعض في تمثّل الكلّ عند عرض الأجزاء. وفي ذلك علامة نضج وعبقريّة فارقة بينهم.

من ذلك أنّ مفهوم النظم لا يتوفّر عند الجميع. فذكره والتفصيل فيه مزيّة الجرجانيّ على غيره بمنوال أوضح. وهذا لا يعني أنّه منفرد بتصوّره للنحو، ولا أنّه النحويّ الوحيد الذي ينظر في البلاغة بمنظار النحو. فليست اللسانيّات العربيّة، كما ذكرنا، نصّا واحدا يفسّر بعضه

بعضـا بلا تناقض ولا خلاف. وإنّما اخترنا الجرجاني دون غيره لوضوح رأيه في العلاقة بين النحو والبلاغة، لكتابته في الإثنين على نيّة التنظير، لا لمجـّرد التحبيـر. ولو اخترنـا في التمثيل خلفه السـكّاكي، لكان لنا في علاقـة النحـو بالبلاغة وعلاقـة المنطق بها قـول آخـر، لا أظنّه ينطبق علـى الجرجانـي. فليس لنا إلى حدّ السـاعة نصّ صريـح للجرجاني في مسائل المنطق وعلاقته بالنحو والبلاغة غير ما أدرجه الناشر في مقدّمة الدلائل[1].

لكـنّ مـا لدينا كاف للاطمئنان إلى أشـياء نتّخذهـا مثالا في إقحام اللسـنيّات العربيّة التقليديّة في قضايا اللسـانيّات العامّة؛ ولا يعني المثال أيّ تعميم. إنما يعني بالخصوص أنّ المنهج القويم في قراءة أعمال السلف يستوجب وضع تفكيرهم في القضايا الفلسفيّة العلميّة الكبرى.

أوّلهـا أنّ النحو العربيّ منذ نشـأته لم يكن معاديـا للمنطق بقدر ما كان ميّالا إلى ابتلاعه. فلنا من القرائن ما يكفي لوضع التفكير اللسـانيّ العربيّ في صفّ المنتصرين إلى اللغة في علاقتها بالفكر والعقل على نحو غير بعيد عن موقف الرواقيّين، وأنّ السكّاكي الجازم في كتابه أنه المواصل لسيبويه والمتشبّع بالحرجاني هو القمّة في ما أسمّيه بإنحاء المنطق.

الثاني أنّ النحو العربيّ منذ نشـأته ميّال إلى اعتبار البلاغة إنجازا نحويّا، يتضمّن أنّ الاستدلال المنطقيّ ضرب من البيان، له أسس في علم المعاني.

الثالث أنّ النحو العربيّ منذ نشـأته إلـى آخر أعلامه مقوليّ. أي لا

(١) انظـر في هذا الشـأن تقـديم المحقّقين. والقصيـدة المدرجة في آخـر مقدّمته ص٥٢-٥٣.

نحو منهج حديث
أعمال ندوة قضايا اللغة والتراث اللغوي والبلاغي
٨/٨/١٤٣٠هـ - ٣١/٧/٢٠٠٩م

يتعامــل مع المعجم باعتبــاره مفردات تكوّن مقاييــس النحو لكن باعتباره مقولات في تلك المقاييس. وهذا أكثر من أن يكون واضحا في مقابلة النحو باللغة، في معنى المعجم، منذ الخليل. وهذا موقف في اللســانيّات العربيّة جدير بتنزيلها في منزلة بعينها داخل الاتّجاهات اللسانيّة الحديث.

الرابع أنّ اللســانيّات العربيّة كاللســانيّات التوليديّة محورها النحو، وأنّهــا كالتوليديّة تجعل الإعراب مركزها. ولكنّها تختلف عنها في النقطة الماضيــة. فالتوليديّة قائمة على تضامّ الوحــدات المعجميّة المصرّفة على المحور الحوسبيّ الإعرابيّ، في حين أنّ الأساس في المنوال العربيّ مقوليّ معجميّ ومحلّيّ وظائفيّ.

هــذه ملاحظات عامّة لمعماريّات ممكنة شــتّى يمكن رســمها تأويلا لهــذا أو ذاك علــى هــذا المنــوال أو ذاك. وفي العمــوم فرق بــين أن تبني اللســان على منوال فيه المعجم رديف النحو في انتظام اللســان، وأن تبنيه على منوال فيه نحو اللسان مشتمل على المعجم. وكذلك فرق بين أن يكون النحو مشــتملا على الصرف قسيما للإعراب وأن يكون لبعض الصرف استقلال عن النحو، كأن يكون منه الاشتقاق قسيم المعجم أومشتمل عليه أو رديفا مزوّدا.

هذا، وشتّان بين أن يكون هذا الاختيار أو ذاك اختيارا عرفيّا إجرائيّا ميسّــرا للغــرض أو التعليــم، وأن يكــون نظريّــا يقتضيه تنظيــم الأحكام وترتيبها، أو أن يكون اختباريّا يقتضيه تنظيم المعطيات اللسانيّة الملاحظة والمشهود عليها في واقع الاستعمال. فليست العبرة بالتنظير، ولا بالتقليد ولا بالتجديد والتحديث؛ بل العبرة بالمطابقة الوصفيّة والطاقة التفسيريّة والاستبصاريّة. ولا يكون ذلك إلا بالمعالجة الاختباريّة.

١٧- شرط الاختباريّة

من العادات الجارية بين المتعلّمين المجتهدين قبل ارتقائهم في مدارج البحث، فرط اعتنائهم بالنظريّات اللسانيّة وتطبيقاتها على الأمثلة المستشهد بها عند أصحابها لدعم ما هم بصدد بيانه. ولا يختلف هذا السلوك من ناظر في كتاب لسانيّ عربيّ قديم إلى ناظر في كتاب لسانيّ غربيّ حديث. فإن لم يكن الكلام للشيخ الجليل ابن ملك، كان للشيخ الجليل تشمسكي. فكأنّ قيمة المعرفة النظريّة بسند السلطة، لا بالسند النظريّ والمنهجيّ.

في هذا التوجّه خلل نافذ. فهو يجعل الدارس قبل نضجه وبعده في مهبّ الرياح النظريّة، يتشبّث بمظلّة الطيّار الماهر في ظنّه، متوكّلا على ثقته فيه وفي محطّ نزوله المأمول، حتّى تدفعه الرياح إلى السقوط، فالتعلّق بمظلّة أخرى يطمئنّ إليها إلى حين. وما هذا السلوك إلا بعض لا يتجزّأ من تلك الذهنيّة الخالية من المكوّنات المنهجيّة العقلانيّة والواقعيّة الناقدة.

في اللسانيّات نصّان مهمّان بديعان متكاملان شبه معروفين، أحدهما للخليل نقله الزجّاجي[1]، والثاني لهيالمسلاف ورد في كتابه «مقدّمات لنظريّة في اللغة»[2].

---

(١) الزجّاجي (أبو القاسم - ت.٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس،١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص٦٥.٦٦

(2) *Hjelmslev L.1966 trad.1968-71. Prolégomènes à une théorie du langage, trad. Una Canger, ed. Minuit, Paris.*

فأمّا نصّ الخليل، فقصير لا يجاوز المائة والخمسين كلمة[1]. ومفاده أنّ الأحكام النحويّة كامنة في أذهان المتكلّمين على السجيّة، وأنّ الواصف إنّما يفترض ما يحسبه تلك الأحكام بالنظر في خصائص الكلام، فمن الممكن أن يصيب، ومن الممكن ألا يصيب فيقترح غيره غير ما افترض.

فمنذ البدء، كان المؤسّس على وعي بذهنيّة النحو، وعلى وعي بأنّ علمه نظريّة مفترضة قد لا تكون مطابقة لحقيقة الذهن، وبأنّ منهجه يقوم على استقراء المعطيات اللفظيّة والنظر في خصائصها لافتراض ما يسيّرها من أحكام قد لا تكون مطابقة للكائن في الأذهان، وأنّ الفرضيّات التي يفسّر بها المعطيات قابلة للدحض بتصوّرات نظريّة مخالفة.

فليس لنا ما نضيف على هذا في المنهج غير التحليل والتفصيل واستقراء ضروب المشكلات وعموم الطرق في حلّها.

وعند البدء في ترسيخ اللسانيّات الحديثة بعد ربع قرن من دروس دي سوسير، نشر هيلمسلاف سنة ١٩٤٣ فصلا قصيرا لا يجاوز المائتي كلمة، لشروط العلاقة بين النظريّة والوقائع الاختباريّة. وهي أن تكون النظريّة غير متضاربة، وأن تكون شاملة للمعطيات وبسيطة بقدر الإمكان. وسمّى مجموع هذه الشروط بمبدإ الاختباريّة. وهي تعني في ما تعني استيفاء الوقائع بقدر الإمكان، وعدم افتراض أكثر ممّا تطلبه.

ويتضمّن هذا المبدأ في ما يتضمّن أنّ النظريّات الممكنة غير قابلة للحدّ، وأنّ التفاضل بينها يكون أوّلا بقدر عدم التضارب فيها ومع المعطيات الموصوفة، ثمّ بقدر ما تستوعبه من معطيات ملحوظة ومعطيات ممكنة

---

(١) لا يجاوز النصّ بسنده وترحّمه عدد الكلمات التي تشترطها مجلّة «حوليّات الجامعة التونسيّة» لخلاصة المقال المقبول للنشر.

لم يتسنّ للدارس معاينتها، وأخيرا بقدر خلوّها من التعقّد.

وعلى سمته واصل اللسانيّون، وجوّد نصّه بنصوص أخرى لم تكن دائما تحيل عليه.

إلا أنّ الكثير من الدارسين لا يتجاوزون في تعاملهم مع الوقائع ما توفّره لهم المقاربات من أمثلة ما كانت لتعترضهم لو لم تكن مقنعة لأصحابها صالحة لإقناع غيرهم. وليست الفائدة في معارضة تلك الأمثلة بما يضعفها ولا بدعمها بأمثلة أخرى. فهذا لا يخرج الناظر من البوتقة. إنّما الفائدة في تجاوز الظواهر المدروسة إلى أقصى ما يمكن دركه من الظواهر.

إنّ الألسنة ككلّ الظواهر الطبيعيّة، بعضها محتاج إلى بعض. والبعض، وإن كان مرتبطا بالبعض أكثر من بعض آخر، فلا أحد يدري ما تخفيه الطبيعة من أسرارها. فكثيرا ما فوجئ العلم في تاريخه بعلاقات بين الأشياء لم تحسب النظريّات لها حسابا[1]. ذلك أنّ البعيد قد يكون أقرب من القريب. وكم من قريب ليس له بالقريب صلة.

ما هي العلاقة البنيويّة الإعرابيّة الشكليّة مثلا بين عناصر المجموعة المتكوّنة من الأبنية الخمس التالية (١. إذا انتصر جنديّ؛ ٢. جنديّ؛ ٣. الجيش؛ ٤. إذن؛ قائد الجيش) والمجتمعة في قولك «إذا انتصر جنديّ، انتصر الجيش؛ إذن، فقائد الجيش منتصر.».

ظاهريّا، هي مختلفة. ومع هذا، بيّنت النظريّة النحويّة العربيّة أنّها

---

(١) لم يكن العلم قادرا مثلا على اكتشاف كثير من الحقائق قبل اكتشاف الجراثيم والبكتيريّات والفيروسات. وفي تاريخ البيولوجيا أمثلة كثيرة لتفسيرات خاطئة كانت تبدو واضحة للعيان.

تخضع لأصل بنيويّ واحد يجعلها متشـــارطة، أي متكافئة تكافؤا نســـبيّا. ومـــا كان لهـــا أن تـــرى ما رأت لو لم يمـــض النحاة عشـــرات العقود وهم يحلّلون الأمثلة ويقارنون بينها ويبحثون عن الروابط التي تفسّـــر تفاعلها في إنتاج الأقوال.

١٨- المطابقة الوصفيّة العميقة

صفوة القول أنّه من شـــروط الدارس للســـانيّات التقليديّة والحديثة ألا يكتفـــي باعتنـــاق نظريّة لســـانيّة وحيـــدة، وأن يكون له مـــن الصبر ما يعينه على أن يشـــحذ بالتجربة والمـــراس قدرته على النظر من فوق حتّى لا يضيع في متاهات المفاهيم والمصطلحات والمقاربات. فكثيرا ما تتحدّث الأعـــلام عن نفس الأشـــياء بمقاربات مختلفة حســـب اختيارات مختلفة، تقبـــل أحيانا ضربا من الترجمة التقريبيّـــة، وتأبى أحيانا آخر أن تختزل إلى نفس الشيء.

لا يمكـــن للـــدارس أن يرى بوضوح نقـــاط الالتقاط والاختلاف إن لم يتشـــبّع هو بنفســـه بدراســـة الأبنية المكوّنة للأقوال، بتحليلها، وتصنيفها وتصريفهـــا ومقارنة بعضها ببعـــض. فالتعامل مع الوقائع اللســـانيّة على صورة مباشرة وبأسلوب مكثّف، هو السبيل الوحيد لاتّقاء البهتة والدهشة أمـــام المعطيات النظريّة المختلفة والمتضاربة في الظاهر. وهذا يســـتدعي ولا شـــكّ أن تكون الألســـنة الأجنبيّة دائما حاضرة في الذهن، حاضرة في التمثيل، حاضرة في المقارنة والتحليل والتأليف والتأويل.

ليـــس لأيّ نظريّـــة قيمة مطلقة أكانت تقليديّة أم لم تكن.إنّما الفائدة في المطابقـــة الوصفيّـــة. وهـــي على ثـــلاث درجات، تطلـــب جميعها قدرة صابرة على معرفة الأمثلة واستحضارها.

أمّـا الأولى، فهو الوصف الأوّلي للأشـكال البنيويّـة القابلة للتمثيل بالأمثلـة النمطيّة المعروفة. وفي هذا المسـتوى الذي كان يسـمّيه القدماء بتعابيرهـم المنهجيّة الأرسطوطاليسـيّة العلّيّة المنـزع بالعلل التعليميّة، لا نحتـاج في الوقـت الحاضـر إلا إلى إثـراء الأبنية بتجريدات اسـتقرائيّة مناسـبة للعربيّة المشتركة المعاصرة بدون تلك المبالغات السخيفة القائمة على تخطئة ما يستعمله الجميع. وفي هذا الشأن، قد نحتاج إلى الدرجة الوصفيّة الثانية.

هـذه الدرجـة الوصفيّـة الثانيـة هـي التـي كان القدماء يسـمّونها بتعبيرهم المنهجي الأرسطيّ بالعلل القياسيّة، وتوازي تقريبا، ما يعبّر عنه بالمناهج الحديثة الكيفيّة المنزع بالتفسـير، ونفضّل التعبير عنه بالمطابقة التفسـيريّة. وهي التجاء الواصف إلى افتراض أشـكال أو أصول بنيويّة مجـرّدة جامعة لمجموعـة من الأشـكال القابلة للتمثيل المباشـر. وفائدة هـذه الدرجة أنّها تقتـرح الأحكام والمبادئ والأصول والأشـكال المجاوزة للتصنيفيّات المباشـرة للوقائع، وتضمن بالتالي وحدة الوصف، وبسـاطته وشموله، وتراقب مواضع الخلل الممكنة في الوصف.

فائدة هذه الدرجة أنّها تفسّـر ما يبدو شاذا، أو عدولا عن الأصول. وكثيرا ما تمكّن الواصف من فهم العدول السـليقيّ المسـمّى عند العامّة باللحـن، والـذي يرجع في الكثير مـن الأحيان إلى غلبة الأحـكام العامّة علـى الأحكام الجزئيّة. لماذا نقول مثلا "بالنسـبة لـ..." و"ترتّب عن ..." و"قـال أنّ ....."، ولمـاذا نقدّم ما لـم يكن يقدّم من المفاعيـل، ولماذا نقوّي الأفعـال الإحاليّة بأفعال مقوليّة من مثـل "وقع ضربه" "وقام بإصلاحات ..". ولماذا نقوّي بعض المفاعيل الموسّـعة بأسـماء ممقولـة فاقدة لمعانيها

الإحاليّة الأصليّة كـ"فضلا عن..." "وتبعا لـ..."، "وبناء عليه"، "بفضل كذا" "وبحكم كونه". فلنا في هذا المستوى التفسيريّ لما كان يسمّيه القدماء بالعلل القياسيّة ما يعين على إدراج عدد كبير من الأشكال في صورة أمثلة من الدرجة الوصفيّة المسمّاة عندهم بالتعليميّة، عوض رفضها والسكوت عنها والتقاعس عن متابعة التطوّرات.

بعض هذه الأشكال والأحكام والأصول من الدرجة الثانية هي التي تسمّى عندهم بالجدليّة. لكنّ البعض الآخر هو النظريّ الذي تختلف فيه النظريّات والتي فيه تتفاضل بقوّتها التفسيريّة والتكهّنيّة الاستبصاريّة بالخصوص.

باعتماد الدرجة الأولى الوصفيّة بالخصوص، وباعتماد الدرجة التفسيريّة نسبيًا وحسب الحالات، يمكننا أن نجد إمكانات عدّة لإدراج أهمّ ما في اللسانيّات العربيّة في اللسانيّات الحديثة. ولن نجد في هذه الحالة سوى بعض الصعوبات الاصطلاحيّة والمفهوميّة. وهي صعوبات لا تقتضي بالضرورة أنّ الاختيارات التقليديّة غير ناجعة، أو غير صالحة للاستعمال.

لكن، من العسير أن تجاري اللسانيّات التقليديّة اللسانيّات الحديثة في جدليّات التنظير الراقيّ. فقد تطوّرت المعارف العلميّة العامّة في البيولوجيا والتكنولوجيا والاقتصاد والنفس والاجتماع، ووصلت إلى مستويات لم يعد من الممكن تناولها بتساؤلات وفرضيّات تقليديّة. وللسانيّات فروع عدّة لم تكن ممكنة قبل القرنين الأخيرين، وليس للسانيّات التقليديّة ما تقترحه في شأنها.

لكنّ هذا لا يمنع القديم من تزويد الحديث ببعض الأفكار.

١٩- القول وعلم القول فيه

مـا لا يجـوز لنـا أن نغفل عنـه إنّما هـو أنّ مصير الألسـنة مرتبط بالمتكلّمـين بهـا. فما يضمن سـؤدد العربيّة إنّما هي قدرتنـا على التفوّق المعرفيّ النظريّ والمهاريّ العمليّ، لا مجرّد المحافظة على ما تركه الأجداد. ففـوق هذه الأرض شـعوب لم يكن لها في الحضارة الإنسـانيّة أيّ مجد. لكنّها بارتقائها اكتسـبت أبسـط الأشـياء من تراثها قيمة لم يكن لها أيّ وجه لتكون.

وهـل من ارتقاء بلا منهج لعقل ناقد وخلاّق؟ وهل من عقل منتج بلا لسان؟

ليست اللسانيّات العربيّة سوى نصوص أنتجتها عقول تتكلّم العربيّة. هـي أقـوال معبّرة عن أفكار عالمة واصفة لأقوال سـائر المتكلّمين. وهي، من حيث ما هي، محكومة بما يحكم كلّ قول، أي بتشكّله الداخلي المكوّن لدلالتـه المنصوصـة الناتجة عـن مطابقة الألفاظ لما تـدلّ عليه في أصل معناهـا، وما تـدلّ عليه بحكم وقـوع الألفاظ في أبنية إعرابيّة تسـيّرها المعاني النحويّة المقوليّة: فكما تتحدّد الدلالة المنصوصة في القول المحيل علـى المتصـوّر في الخارج بحسـب المقـام، تتحدّد الدلالـة المنصوصة في مقامهـا النظريّ في القول العلميّ المحيل علـى القول العاديّ المحيل على المتصوّر في الخارج بحسب المقام؛ فكما تحلّل القول الواصف للواقع "زيد محظـوظ بامتلاكه للمال" تحلّـل القول الواصف للواقع اللغويّ "مال زيد" بقولك "زيد مجرور بإضافة الاسـم إليه"؛ لكنّ القول بتشكّله ومقامه يدلّ أيضا ضمنيًا على ما لا ينصّ عليه بفضل بنيته؛ والضمنيّ الذي يدلّ عليه قد يكون من وجوده في السياق داخلا في مقاصد القائل وقد لا يكون.

وفي التعامل مع القول العلميّ غرضان:

- أوّلــه فهــم القول في نصّه الكامل حســب ما في ذلــك النصّ ممّا يدلّ على قصد القائل. ويصلح هذا الفهم لإدراك المعرفة التي يريد العالم إبلاغها، كما يصلح، بالنسبة إلى النصوص القديمة، للتأريخ العلميّ. ومثاله أن تلاحظ أنّ ســيبويه يذكر الاسم والفعل والحرف باعتبارها أقسام الكلم، أمّا المبرّد فيذكرها باعتبارها أقسام الكلام، ثمّ تلاحظ أنّ الثانــي يســتعمل مصطلح الكلام في الإســناد في معنى الأوّل فيه، فتفترض أنّ الأوّل ينظر في الاسم والفعل والحرف باعتبارها أقساما ومقــولات معجميّة في حــين أنّ الثاني ينظر فيها باعتبارها أقســاما ومقولات مكوّنة للجملة.
- لكــنّ القول العلمــيّ لا يأخذ دائمــا قيمته الدلاليّة مــن قصد العالم القائــل، ولا مــن نصّ الســياق، ولا مــن المنصوص عليــه صريحا. بل بأخذها ممّا يقتضيه أو يستلزمه، وقد لا يكون المقتضى ولا المستلزم من قصد المتكلّم به، ولا ممّا يستوجبه السياق الوارد فيه.

٢٠- الاقتضاء والاستلزام والنصّ الحيّ

من الأخطاء المنهجيّة الكبرى التي وقع فيها أغلب الدارسين للنصوص القديمة أنّهم فرضوا القراءة الأولى، واعتبروا الثانية زيفا وتقويلا للنصّ ما لم يقل. ولو تعامل العلماء في الرياضيّات والمنطق والفيزياء وغيرها مع أقوالهم على هذا الوجه لما كان أينشتاين مثلا سوى شارح لنيوتن.

مــا لــم يتفطّن إليه دائمــا أغلب الدارســين للنصــوص القديمة، أنّ القدمــاء بنظرتهــم العلميّة الثاقبة، قد ســبقوا العصــر الحديث بعلمهم

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)
٢٠١٩/٣/١٤ هـ ١٤٤٠/٧/٧ م

لخصائـص صياغة الأقوال العلميّة، على وجه قريب جدّا من الصياغات الرمزيّة الحديثة. فقد تدرّبوا على فنّ صياغة الحدود اعتمادا على ميزان علمهم المبنيّ على المنطق الأرسـطيّ. وتوسّـعوا في الصياغة فاسـتوحوا هذا الفنّ في تدقيق الأحكام والمبادئ، وزادوا في اسـتغلال هذا الأسـلوب في تلخيـص العلـوم. فمـن مهمّة العالـم في تلخيص الكتـب واختصارها أن يصـوغ المعلومات الواردة في الشـرح أو المطوّل بجمـل مكتنزة مكتفية بذاتهـا. وهذا فنّ قـد اتّبعوه في المنطق والنحو والبلاغة على وعي كامل. فقـد كان اهتمامهم بهذه الصياغات الخطابيّة المحكمة قريبا من اهتمام المحدثـين بالصياغات المصورنة. وهذا الصنف المدقّق من الصياغات هو نفسه الذي اعتمده العلماء المحدثون تمهيدا للمرحلة الرمزيّة في التعبير الرياضي والمنطقيّ وفي صياغة القوانين الفيزيائيّة.

هـذه الصياغات المكثّفة المركّـزة المحكمة المدقّقة صياغات مهمّة من حيث كونها تصبح كالقول المنغلق على نفسـه المستغني بعلاقاته الداخليّة عـن علاقاته الممكنة في السـياق النصّي وفي المقـام العلميّ. ومن أمثلتها قولهم "كلّ تغيّر في اللفظ مؤذن بتغيّر في المعنى". فهذا قول لا يحتاج إلى سياق ولا إلى مقام ولا يستدعي لفظا آخر غير نفسه. وهو من الأقوال القابلة للترميز الفانونيّ.

هـذا الصنف من التعابير المحكمة الغلق كصنوها الرمزي، وإن كانت مكتفية بذاتها، فإنّها لكونها كذلك، قابلة للدخول في السلاسل الاستدلاليّة القائمة على الاقتضاء والاستلزام.

فأمّا الاقتضاء فهو في العموم ما يفترضه القول مسبقا، أي هو معنى ضمنيّ مفترض يبنى عليه القول الصريح بمعناه المنصوص عليه باللفظ.

فمـن مقتضيـات هذه الجملـة أنّ اللفظ يتغيّر وأنّ المعنـى يتغيّر وأنّ بين التغيّريـن تلازم يقتضي تلازم اللفظ والمعنى وأنّ هذه المقتضيات ملازمة لكلّ لفظ ولكلّ معنى بلا استثناء.

أمّـا الاسـتلزام، فما يتطلّبه القـول ملحقا منجرّا عنـه إمّا بلزوم أو بافتـراض، حسـب نوع القـول ومجاله، إذ القـول الرياضـيّ أو المنطقيّ مختلـف عن القول البيولوجيّ أو الاجتماعي في درجة اليقين في ما ينجرّ عـن إثبات الشـيء. ومنه أنّ عبارة «مؤذن» تعنـي ترتيب التغيّر في اللفظ قبـل ترتيب المعنى، أي أنّـك إذا لاحظت أيّ تغيّر في لفظ كلمة أو مركّب، فابحـث عـن تغيّر ناتج عنـه يصيب معناه، كأن تقـول «مررت من تونس» فيقول آخر «مررت بتونس» فهما على معنيين مختلفين. ومنه قد تستنتج أنّـه لا يمكن للفظين مختلفين أن يكونا على نفس المعنى، فتركّب عليه أنّ التـرادف ليس تكافـؤا في المعنى ولا يمكنه أن يكون كذلك. أو تفترض أنّ المعنـى وظيفـة حمليّة تتغيّر قيمتها بحسـب قيمة اللفـظ. أو تفترض أنّ المعنى هو السابق لا اللفظ، وإذن فتغيّر اللفظ عند القائل قرينة يمدّ بها السامع حتى يعلم أنّ المعنى المقصود تغيّر. وهلمّ جرّا.

يكفـي القارئ للنصوص التقليديّة أن يجيد قراءتها على هذا الوجه، بتفكّر يقظ، يختار على أساسـه بعض الجمـل الأصول ليولّد منها جملا أخرى ليس من الضروريّ أن تكون من مقاصد صاحب النصّ.

لهذا المنهج بعض شروط لا بدّ من التقيّد بها:

- أن يميّـز المحلّل بوضوح صريح بين ما قالـه النصّ فعلا، وما تضمّنه ممّا هو من رأي صاحبه، ثمّ بين هذين وما استخرجه منه بالاقتضاء والاستلزام:

- أن يميّز بين ما استخرجه من النصّ ووافق رأيا معروفا وما استخرجه منه ابتداء لم يسبق إليه، كأن يقول مثلا أنّ هذا الرأي أو ذاك يوافق رأي فلان أو يخالفه؛
- أن يراقب مطابقة ما استخرجه للوقائع، فيراقب مطابقته الوصفيّة، ويراقب بالخصوص مطابقته التفسيريّة أو طاقته على الأقلّ؛
- أن يختبر شموله وعدم مناقضته لأحكام أخرى؛
- وهو ما يستدعي ربطه بجهاز وصفي وتفسيريّ متكامل.

هــذا التعامل الحرّ مع النصــوص التقليديّة ضــروريّ مكمّل للقراءة التاريخيّــة الكاشــفة عن تطوّر الأفكار. فكما يهمّنــا مثلا أن نفهم علاقة الإعــراب بالنظم عند الجرجانــي، وعلاقة النحو بالبلاغــة عنده، يهمّنا أيضــا أن نحفــر في ما تضمّنــه تعريفة للنظم بأنّه "تــوخّ لمعاني النحو في معانــي الكلم". فــلا يكفي أن نؤوّل هذه العبارة المشــكلة بما لا شــكّ أنّه المقصــود عنده بالمعنى، وهي الفاعليّــة والمفعوليّة والإضافة؛ بل علينا أن نتســاءل أيضا أيمكن أن نســحب ذلك أيضا على معاني الكلام من إخبار وإنشاء بناء على أنّه اهتمّ بهذا الجانب، وأن نستخرج كلّ ما يقتضيه ذلك ويستلزمه وإن لم يكن الجرجاني يقصده. ولم لا نجاوز ذلك للنظر في ما ينجرّ عن هذا التعريف للنظم عند إجرائه على مختلف المعاني، كإجرائه على الأفعال الدالة على التوقيت أو المظهر مثل كان وأخواتها أو كاد أو شرع.

ألم يدرس تشمسكي ديكارت بمنهج قريب من هذا، كما فعل آخرون غيره مع نصوص تقليديّة غربيّة شتّى؟

هكــذا يكــون النصّ القديم نصّا حيّا مشــاركا في تأهيلنــا التحديثيّ المتوازن.

خاتمة

هذه البسطة السريعة جدّا كافية لتبيّن أنّ النصّ النحويّ القديم يقبل تأويلات أخرى غير التأويل العرفيّ الرسميّ الشائع في المؤسّسة العلميّة التعليميّة التقليديّة. وفعلا، لا تخلو الدراسات العربيّة العربانيّة والمستعربة من مقترحات عدّة في حاجة إلى التمحيص والمقارنة والتقييم والاستصفاء التراكميّ.

كثيرا ما يقدّم التأويل العرفيّ الشائع نفسه وكأنّه يمثّل التفكير اللسانيّ القديم. والواقع أنّ النصوص القديمة أثرى ممّا نتصوّر بالأفكار والنظريّات الجزئيّة. لكنّ الذهنيّة الثقافيّة العامّة لا تحسن التقاط التنوّع وتحتار أمام تعدّد القراءات. وقد ترفض التعدّد رفضا مبدئيّا. فتميل إلى معالجة النصوص الواقعة بين سيبويه وابن هشام وكأنّها نصّ واحد مكرّر في بعضه إضافات ليست في غيره.

حاولنا أن نعرض في هذا الفصل مقاربة لا تقطع الصلة بالمقاربات الأكثر جريانا في التعامل مع النصوص القديمة، بل تتجاوزها مضيفة إليها بعض الأشياء البسيطة والمثمرة.

أوّلها أن نتخلّى في سلّم الترتيب عن اعتبار التخصّص في اللسانيّات التقليديّة مرحلة أولى تليها اللسانيّات الحديثة. ففي المنهجيّات العلميّة لا يُنظر إلى ماضي العلم إلا من حاضره. وبالتجربة لمسنا الفرق، فأحسن القراءات للقديم، وأكثرها إبرازا لأهمّيّته إنّما انطلقت من الحالة الراهنة لتقدّم المعرفة. ويستوجب هذا التوجّه المعاكس في النظر الاقتناع العامّ بكونيّة العلم وإنسانيّته وتنزيل الخصوصيّ في الكلّيّ، والعمل على أن تؤثّر

هذه النظرة في إعادة تنظيم المؤسّسة العلميّة التعليميّة بمقتضاها.

مـن فوائد هذه النظرة أنّها تمكّننا من حصر ما أضافته اللسـانيّات الحديثة فعلا، والتنبّه إلى أنّ المكتسب الوصفي وجزءا كبيرا من المكتسب التفسيريّ من اللسـانيّات التقليديّة سيبقى صالحا للاستعمال، ومشكّلا للتربـة الثقافيّة العلميّـة القابلة للتعامل مع النظريّات الحديثة على نفس الوجه الذي تعاملت معها اللسانيّات الغربيّة نفسها.

يمكّننا هذا من الاستغناء عن التصوّر التراثي للعلم، وتعويضه بتصوّر أقـرب إلى تعامل العلوم الحديثة كلّها مع ماضيها المكوّن لها تكوين صبيّ الأمـس لكهـل اليـوم. وبهـذه الطريقة والطريقـة فقط يمكننـا أن نكوّن حداثتنـا الخصوصيّـة. وذلك بالتعامـل مع النصّ القـديم تعامل المتعقّل الناقد المنهجيّ.

يسـتدعي منّا هذا ألا نبقى مرتبطين بالنـصّ القديم ارتباط الطفل بحبله السـرّيّ الناقل لـه كلّ الغذاء. فالنصّ كلّ نـصّ إنّما هو قول نقول في شـأنه قولا علميّا تختبـره الوقائع اللغويّة المشـهودة. فنحن أحرار في اسـتغلاله علـى كلّ الوجوه. فكما نسـتغلّه نصّا تاريخيّا نسـتغلّه نصّا له مضمون ومقتضيات ومسـتلزمات قابلة للتفاعل مع كلّ النظريّات تفاعلا تجعل النصوص القديمة حيّة ولاّدة منتجة لكائنات أخرى، إن كانت منها، فليسـت إيّها. كالطفل يولد من رحم يخـرج منه ولا يعود إليه؛ لكنّه يبقى إلى الأبد ابن والديه: النصّ والعقل الناقد الفاعل فيه.

مراجع

- ابــن جنّي (أبو الفتح عثمان ـ ق٤) ١٩٥٢، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
- ابن الســرّاج (أبو بكر محمّد ـــ ق٣٤) ١٩٨٨ ط٢، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت.
- ابــن عصفور الإشــبيلي(ق٧) ١٩٧٩ ط٤، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت.
- ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين ـ ق٨) ١٩٦٩ ط٢، مغني اللبيب عن كتــب الأعاريب، تحقيق مــازن المبارك محمّد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق.
- الأستراباذي (رضيّ الدين ـ ق٧) ١٩٨٧، شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.
- ١٩٨٢، شــرح الشــافية لابــن الحاجــب، تحقيق محمّد نور الحســن ومحمّد الزفزاف ومحي الدينعبد الحميد،دار الكتب العلميّة، بيروت.
- بن صوف (مجدي)، ٢٠١٠، علم الأدب عند الســكّاكي، المعهد العالي للدراسات الأدبيّة والعلوم الإنسانيّة ودار مسكلياني، تونس.
- الجرجانــي (عبــد القاهــر) ١٩٨٧، دلائــل الإعجاز، تحقيــق محمّد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق.
- ـ ١٩٨٢، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقبق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- الزجّاجي (أبو القاسم) ١٩٨٦ ط٥، الإيضاح في علل النحو، تحقيق

مازن المبارك، دار النفائس ط٥، بيروت.

- السـكّاكي (أبو يعقوب يوسـف ـ ق٧) (د،ت)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- سيبويه(ق٢) ١٩٦٦، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الشـريف (محمّـد صـلاح الديـن ـ) ١٩٩٩، تطابق اللفـظ والمعنى، حوليّات الجامعة التونسـيّة ع٤٣، كليّة الآداب والفنون والإنسـانيّات بمنوبة، تونس.
- ١٩٩٣/٢٠٠٢، الشـرط والإنشـاء النحـويّ للكـون، منشـورات كلية الآداب منوبة، تونس.
- «بعض الأصول المنهجية في قراءة النص النحوي القديم واستثماره»
- https://www.youtube.com/watch? v= mUh LCna 9A4 A&t =17 s
- ٢٠١٨، اللسـانيّات والتكامل الثقافي المتوازن في تعليم العربيّة لسـانا أوّل، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربيّة، الرياض.
- ط٢، ٢٠٠٥، «أثـر اللسـانيّات في تجديد النظـر اللغويّ»، في مقالات لسـانيّة في الحاصل والآفاق، نشر كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منّوبة، تونس.
- القنوني (منيرة)، ٢٠١٤، نشـأة النحو العربيّ: دراسـة ابسـتمولوجيّة للمنوال والتناسق النظريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- كرونـة سـندس ، ٢٠٠٦، دلالـة اللفظ عـن المعنى عنـد الجرجاني،

من خـلال المقتصد والدلائل، أطروحة دكتـورا، كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات،منوبة تونس، غير منشورة

- كافاياس (جون) ٢٠١٠، في المنطق وفي نظريّة العلم، ترجمة محمّد بن ساسي، دار سيناترا المركز الوطنيّ للترجمة، تونس
- كنتينـو (جون)، تر.١٩٦٦، دروس في علم أصـوات العربيّة، تعريب صالح القرمادي، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تونس.
- المبرّد(ق٣) ط.د.ت .، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مجـدوب (عز الديـن) ١٩٩٨، المنوال النحـويّ العربـيّ، كلّيّة الآداب سوسة، دار محمّد علي الحامي، صفاقس.
- *Hempel (Carl) 1966 / 1996. Eléments d'épistémologie. trad.Bertrand Saint-Sernin. Armand Colin. Paris.*
- *Hjelmslev (Louis) 1971. Essais de linguistique. Les éditions de Minuit. Paris.*
- *Hjelmslev (Louis) 1963 / trad. 1966. Le langage. trad. Michel Olsen. Les éditions de Minuit. Paris.*
- *Hjelmslev (Louis) 1966 / trad. 1968-1971. Prolégomènes. trad. Una Canger. Les éditions de Minuit. Paris.*
- *Auroux S., 1996. La philosophie du langage.PUF. Paris*
- *Benveniste E. 1966. Problèmes de Linguistique générale. Ed. Gallimard. Paris*
- *Chalmers A.F.1976/2ed.1982. What is this Thing called Science?. University of Queensland Press. St*

Lucia

- *Chomsky N.1981/trad.1991. Théorie du Gouvernement et du Liage. trad. P. Pica. avec coll. Déprez et Azoulay-Vicente. Ed. du Seuil. Paris.*
- *1965 trad. 1971. Aspects de la théorie syntaxique. trad. J.C. Milner. ed. Seuil. Paris.*
- *1966 (trad. 1969.-). La linguistique cartésienne. trad N. Delanoê et D. Sperber. Ed. du Seuil. Paris.*
- *1995. The Minimalist Program. MIT. Massachusets. GREVISSE M. 1955 6e ed/ 1969 9e ed. Le Bon Usage. J. Duculot. S.A. GEMBLOUX. Belgique.*
- *1970. Le langage et la pensée. Paypt. Paris.*
- *Foucault Michel 1967. La Grammaire générale de Port-Royal. In: Langages. 2e année. n°7.. Linguistique française. Théories grammaticales. pp. 7-15;*
- *doi : https://doi.org/10.3406/lgge.1967.2879*
- *https://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_1967_num_2_7_2879*
- *Grevisse M. 1955 6e ed/ 1969 9e ed. Le Bon Usage. J. Duculot. S.A. Gembloux. Belgique.*
- *Martinet A. 1970. Eléments de linguistique générale. Armand Colin. Paris.*
- *1985. Syntaxe générale. Armand Colin. Paris.*
- *Saussure F De – 1969. Cours de linguistique générale. publié par C. Bally et A. Sechehaye. éd. Payot. Paris.*
- *Tesnière L.1959. Eléments de Syntaxe Structurale. Ed. Klincksieck. Paris.*